

Distr.: General
22 April 2015

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية

saicm

الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر
الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الاجتماع الثاني
جنيف، ١٥-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال اجتماعه الثاني

أولاً - مقدمة

١ - أنشأ المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بموجب قراره ٦/٢ الفريق العامل المفتوح العضوية بوصفه هيئة فرعية تابعة له. ويتعين على هذا الفريق العامل أن يجتمع في السنة السابقة لكل دورة من دورات المؤتمر للاطلاع بالأعمال التحضيرية للدورة بهدف كفالة شمولية المؤتمر وفعاليته. وقد عقد الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في بلغراد للتحضير للدورة الثالثة للمؤتمر الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد صدق المؤتمر في تلك الدورة، بموجب قراره ٥/٣، على إنشاء الفريق العامل وطلب إلى الأمانة أن تدعو الفريق لعقد اجتماعه الثاني في ٢٠١٤ للتحضير للدورة الرابعة للمؤتمر، على أن تكون مدة الاجتماع قصيرة قدر الإمكان. وطبقاً للقرار ٥/٣، عُقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بمركز جنيف الدولي للمؤتمرات في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ثانياً - افتتاح الاجتماع

- ٢ - افتتح السيد ريتشارد ليسيمي (كينيا) رئيس المؤتمر، الاجتماع في الساعة ١٠/٢٠ صباح الاثنين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.
- ٣ - أدلى ببيان افتتاحي وترحيبي كل من السيد ليسيمي والسيدة فاتوماتا كيتا أوان، رئيسة فرع المواد الكيميائية، شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٤ - وشدد الرئيس، في ملاحظاته، على أن الموعد النهائي لتحقيق هدف النهج الاستراتيجي المتمثل في ضمان إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطرق تحد إلى أدنى درجة من الآثار الضارة على البيئة وعلى صحة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥.

البشر بحلول عام ٢٠٢٠، المتفق عليه أولاً في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٢ المعني بالتنمية المستدامة، لم يبقى منه سوى ست سنوات. ولذا فإن الاجتماع الحالي يكتسي أهمية باعتباره وسيلة لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق ذلك الهدف والاتفاق على تدابير تضمن المضي قدماً نحو ذلك الهدف. ويشتمل الاجتماع أيضاً على مناقشة أهداف التنمية المستدامة والإدارة الدولية للمواد الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠، وفضلاً عن ذلك سيجري مناقشة التوجه العام والتوجيهات العامة بشأن تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ والذي يعتبر النتيجة التي ينتظر أن تتمخض عنها الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في السياسات الاستراتيجية، وتشمل عناصر ملموسة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وأورد الخطوط العريضة للمنهجية التي استخدمت في وضع التوجه العام والتوجيهات العامة مشيراً إلى أن مشروع الوثيقة الذي وُضع وفقاً لتوجيهات المكتب وبدعم من الأمانة هو نتاج مشاورات مكثفة فيما بين جميع أصحاب المصلحة وجميع المناطق الإقليمية. وقد كانت أمانة النهج الاستراتيجي تشارك مشاركة نشطة في العملية التشاورية القطرية بشأن التحديات والخيارات لمواصلة تعزيز التعاون في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات في الأجل الطويل، بما يكفل أن يكون التوجه والتوجيهات انعكاساً للتفكير السائد. ووجه الانتباه إلى استراتيجية قطاع الصحة بوصفها عنصراً أساسياً في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠. كما أن الطبيعة الفريدة للنهج الاستراتيجي المتميزة بتعدد أصحاب المصلحة وتعدد القطاعات مسألة حاسمة في الجهود المبذولة في السعي لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠. وقد اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الأولى القرار ٥/١ بشأن المواد الكيميائية والنفايات، ودعت فيه المجتمع الدولي لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي وشجعت أصحاب المصلحة على تقديم المساهمات المالية والعينية له. ولا بد من إيجاد مانحين جدد وغير تقليديين لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي ومن دون ذلك سيتعذر تحقيق هدف عام ٢٠٢٠. ويشجع تقديم مقترحات ملموسة بشأن القضايا ذات الأولوية لإدراجها في جدول أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والأمل معقود في التوصل إلى اتفاق على الكيفية التي سينظر فيها المؤتمر في تلك الدورة في الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية بعد عام ٢٠٢٠.

٥ - وجهت السيدة كيتا أوان الانتباه إلى العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، والذي اتسم بالكثافة في السنوات الأخيرة. وقد كان ذلك العمل يجري في وقت اكتسب فيه جدول أعمال المواد الكيميائية اهتماماً سياسياً متزايداً على جميع المستويات والاعتراف به كقضية مرتبطة بشكل واضح بالتنمية المستدامة. واستشهدت بتقرير الأمين العام بشأن جدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥، "الطريق إلى الكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير الحياة وحماية الكوكب"، الذي أورد أن عام ٢٠١٥، يتيح فرصة فريدة لتوحيد الجهود من أجل القضاء على الفقر. فسلامة إدارة المواد الكيميائية تؤدي دوراً رئيسياً في ذلك المجال، بالنظر إلى أن تلوث أو استنفاد الموارد يقع أكثر تأثيره على أفقر الشرائح السكانية. وتزايد التصنيع يقتضي بالمقابل النهوض بالاستدامة، بما في ذلك إدارة المواد الكيميائية. وأهداف التنمية المستدامة تتيح فرصة لاستحداث نهج تعاوني إزاء العمل بصدد المواد الكيميائية والنفايات، ودفع تنفيذ الأنشطة بشأن إدارة المواد الكيميائية على المستوى الوطني ووضع الأولويات في تطوير نهج شامل. فتضمن إدارة المواد الكيميائية في مجالات تركيز أهداف التنمية المستدامة، والتي تتصدى ثلاثة منها بشكل صريح لإدارة المواد الكيميائية والنفايات يبرز للمجتمع الدولي العلاقة بين البيئة المأمونة، ورفاه الناس والتنمية المستدامة. وقد حدد القرار ٥/١ لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الأنشطة الأساسية، وسيشكل البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة

عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق والنهج الاستراتيجي عوامل أساسية في إيجاد حلول لما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك عن طريق تعميم وتمويل جميع أوجه إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وقد دعت جمعية البيئة لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في تحسين الاستجابات لقضايا السياسات العامة الناشئة وطلبت إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل دعمه للنهج الاستراتيجي. فالمناقشات الدائرة في الاجتماع الحالي هي التي ستوجه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دوراتها في المستقبل، وقد وضع التوجه العام والتوجيهات العامة أيضاً لتحقيق ذلك الهدف بوصفه نتيجة من نتائج السياسات الاستراتيجية للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية وخارطة طريق لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال

٦ - أقر الفريق العامل جدول الأعمال المبين أدناه على أساس جدول الأعمال المؤقت (SAICM/OEWG.2/1):

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) تنظيم العمل.

٣ - التقدم المحرز والثغرات باتجاه تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية:

(أ) الإنجازات ونقاط القوة والتحديات على الصعيد الإقليمي في سياق العمل باتجاه تحقيق هدف عام ٢٠٢٠؛

(ب) التقدم المحرز على صعيد إنجاز أهداف الاستراتيجية السياساتية الشاملة للنهج الاستراتيجي؛

(ج) تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي؛

(د) التوجه العام والتوجيهات العامة فيما يتعلق بهدف عام ٢٠٢٠.

٤ - أهداف التنمية المستدامة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠.

٥ - مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية:

(أ) تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمسائل السياسات الناشئة:

١' الرصاص في الدهانات؛

٢' المواد الكيميائية في المنتجات؛

٣' المواد الخطرة خلال دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛

٤' التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

٥' المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء؛

(ب) مسألة سياسية ناشئة جديدة مقترحة ينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة: الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة؛

(ج) مسائل أخرى ذات أهمية:

١' المواد الكيميائية البيروفلورية؛

٢' مبيدات الآفات الشديدة الخطورة.

٦ - الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠.

٧ - التحضيرات للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٨ - مسائل أخرى.

٩ - اعتماد تقرير الاجتماع.

١٠ - اختتام الاجتماع.

باء - تنظيم العمل

١ - الحضور

٧ - بعثت الحكومات التالية المشاركة في الاجتماع بممثلين: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبلجيكا، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجامايكا، وجزر القمر، وجزر كوك، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا، والصين، والعراق، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيت نام، وقطر، والكاميرون، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ولاتفيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، والمكسيك، وملاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

٨ - وبعثت الجهات المشاركة الحكومية الدولية التالية بممثلين: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الدول العربية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية

الثابتة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، ومنظمة الصحة العالمية.

٩ - وبعثت الجهات المشاركة غير الحكومية التالية بممثلين:

American Petroleum Institute, Asociación Nacional de la Industria Química, Association for the Environment, Association de l'Education Environnementale, **Química Asociación Nacional de la Industria**, Institute for Training and Coordinating Centre Regional Basel Convention, pour les Futures Générations in for the African Region, Basel Convention Regional Centre for Asia and the Pacific Technology Senegal, eaking countries in Africa insp-for French Basel Convention Regional Centre, China for International reCent, Blacksmith Institute/Global Alliance on Health and Pollution, **BASF SE** Centre de Recherche et d'Education pour le Développement, Centre for Environmental Law e Análisis y Acción en Tóxicos y sus Alternativas, CropLife d Environmental Solutions, Centro International, DuPont International SARL, Earthjustice, EcoLomics International, Ecological Restorations, Endocrine Society, European Chemical Industry Council, Greenpeace East Asia, Groupe d'action pour la "Greenwomen" Analytical Environment Agencyternational, "Greenpeace In promotion de la flore et la faune, Health and Environment Alliance, Health Care Without Harm, ivists, League of Independent Act-Free Network, Indyact-Packard, Indonesia Toxics-Hewlett International POPS Elimination Network, International ,International Council of Chemical Associations International Trade Union Confederation Africa, International ,Society of Doctors for the Environment Inc., Lebanese Environment Sustainability Alliance CIS Island, Union of Pure and Applied Chemistry Outdoor Industry Association, Pesticide Action ٨٦-Forum, National Environmental NGO MAMA Network, Pesticide Action Nexus Association, RAPAL Uruguay, Red de Acción sobre Plaguicidas y de America Latina, Risk Reduction Foundation, Stockholm Convention Regional sus Alternativas building and the Transfer of Technology Czech Republic, Stockholm Environment -Centre for Capacity niversity of Cape States Council for International Business, U Institute, Thanal, Toxic Link, United Town Centre for Environmental and Occupational Health Research, Women in Europe for a Common .Free Dentistry, Zoi Environment-Future, World Alliance for Mercury

١٠ - ومثلت أيضاً الكيانات الأخرى التالية:

Chemtopia Co., Ltd., Chemical Watch, Cogeneris, Hyundai Motor Europe Technical Centre GmbH, IWW Water Centre, Mizuho Information and Research Institute, Inc., Sofies, S.A., Sony Mobile Communications, University of Guelph, University of Leuven, University of Pretoria, University of Toulouse Jean Jaurès.

٢ - أعضاء المكتب

١١ - ينطبق النظام الداخلي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٣ من ذلك النظام الداخلي، على اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية بعد إجراء التعديلات اللازمة. ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٤، يعمل أعضاء المكتب المنتخبون في الدورة الثالثة للمؤتمر بوصفهم أعضاء المكتب خلال الاجتماع الحالي. بيد أنه، ومنذ الدورة الثالثة هناك عدد من أعضاء المكتب الذين انتخبهم المؤتمر قد تم استبدالهم وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي.

١٢ - وبذلك، يتكون المكتب إبان الاجتماع الحالي من التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ريتشارد ليسيمي (كينيا)

نواب الرئيس: السيد نصر الدين حيدري (جمهورية إيران الإسلامية)

السيد فلاديمير لينيف (الاتحاد الروسي)

السيد ماركوس ريتشارد (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

السيدة غابي أغينمان (سويسرا)

١٣ - وعمل السيد ريتشارد مقررًا للاجتماع.

٣ - تنظيم العمل

١٤ - لدى اضطلاع الفريق العامل بأعماله في الاجتماع الحالي، كان معروضاً عليه وثائق عمل ووثائق إعلامية تتعلق بمختلف البنود المدرجة في جدول أعمال الاجتماع. وترد في المرفق الأول بهذا التقرير الوثائق المذكورة مرتبة وفقاً لبنود جدول الأعمال المتعلقة بها.

١٥ - اتفق الفريق العامل على العمل وفقاً للمقترح الوارد في مذكرة سيناريو أعدها الرئيس (SAICM/OEWG.2/2). وهكذا فقد اتفق، ضمن جملة أمور، على أن يعمل في جلسات عامة يومياً من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠، مع إجراء ما يلزم من التعديلات، وأن ينشئ ما يراه ضرورياً من الأفرقة الصغيرة، على ألا يجتمع أي فريق في وقت واحد مع الجلسة العامة وألا يجتمع أكثر من فريقين في نفس الوقت.

رابعاً - التقدم المحرز والثغرات باتجاه تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

ألف - الإنجازات ونقاط القوة والتحديات على الصعيد الإقليمي في سياق العمل باتجاه تحقيق هدف عام ٢٠٢٠

١٦ - وعند تقديم هذا البند الفرعي، وجهت ممثلة الأمانة الانتباه إلى ملخص لنتائج حلقات العمل المعنية بتحديد الأولويات الإقليمية للنهج الاستراتيجي وإلى القرارات التي أتمدت في اجتماعات النهج الاستراتيجي الإقليمية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ (أنظر SAICM/OEWG.2/3)، وكذلك إلى تجميع التحديات الإقليمية في مجال المواد الكيميائية الذي تم إعداده بناء على إسهامات الاجتماعات الإقليمية وغيرها من المشاورات (أنظر SAICM/OEWG.2/INF/3).

١٧ - ثم أبلغ ممثلون تكلموا نيابة عن كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس عن نتائج الاجتماعات الإقليمية وحلقات العمل الخاصة بتحديد الأولويات، ووصفوا ما تحقق على الصعيد الإقليمي من إنجازات فضلاً عن الثغرات والتحديات التي لا تزال تعترض العمل صوب تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١٨ - وقال المنسق الإقليمي لأفريقيا إن المنطقة ملتزمة بشكل إيجابي بتنفيذ النهج الاستراتيجي وتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، ولكنه شدد على ضرورة التفكير الجاد في كيفية تحضير الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، نظراً لأنها ستكون الأخيرة قبل الموعد النهائي المحدد لبلوغ هدف عام ٢٠٢٠. وأضاف أنه ينبغي كذلك التفكير بتأنٍ في مسائل التمويل، بالنظر إلى أن تمويل النهج الاستراتيجي لا يزال يطرح تحدياً، والتفكير في كيفية مواصلة الترويج للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بوصفها هدفاً من أهداف التنمية المستدامة. ويتعين أيضاً النظر فيما سيكون عليه مستقبل النهج الاستراتيجي بعد عام ٢٠٢٠.

١٩ - وأردف قائلاً إنه بفضل برنامج البداية السريعة، عززت العديد من البلدان في منطقته من قدراتها في إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك من خلال المشاريع الرامية إلى سن التشريعات المناسبة، ورصد البيانات المتعلقة بمنتجات الأسر المعيشية ومخزونات المواد الكيميائية، والحد من المخاطر ورصد بيانات الصحة البيئية والبشرية المتعلقة بمواد معينة. وقد أحدثت العديد من مشاريع برنامج البداية السريعة أوجه تآزر مع المبادرات الأخرى أو عززت ما هو قائم منها، كما أن مختلف الأنشطة الإقليمية وحلقات العمل عملت على النهوض بتبادل

المعلومات وبناء القدرات. وتم إنشاء رابطة علماء السموم، بفضل مشروع عن مراكز السموم دون الإقليمية، أقيم استناداً إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. وقامت بعض البلدان بتنفيذ مشاريع تتعلق بالوقاية من الحوادث الكيميائية والتأهب لها، وهي مشاريع يمكن استخدام نتائجها في بلدان أخرى. وقام ستة عشر بلداً بوضع نظام متجانس لتسجيل المبيدات كما قامت بوضع معايير لتعريف المبيدات الشديدة الخطورة. وهناك الآن جهة تنسيق وطنية في كل بلد من بلدان المنطقة تقريباً، الأمر الذي يدل على الالتزام الكبير بتنفيذ النهج الاستراتيجي، هذا فضلاً عن أن العديد منها قد صادق على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، وشرع في عملية التصديق على اتفاقية ميناماتا.

٢٠ - بيد أنه أشار إلى أن العديد من الثغرات لا تزال قائمة. إذ أن المنطقة تعاني من نقص في القدرات فيما يتعلق بتحديد الملوثات الكيميائية في المنتجات الاستهلاكية؛ كما أن إنتاج المواد الكيميائية يجري بكميات كبيرة ونشرها يتم على نطاق واسع؛ ولا يزال استعمال المعدات الكهربائية الخطرة سارياً وكثيراً ما ينتهي بها المطاف في مدافن النفايات المفتوحة، مما يؤدي إلى تسرب السموم في البيئة؛ ولا يزال الرصاص مستعملاً على نطاق واسع في الدهانات الزخرفية في جميع أنحاء أفريقيا. ويعد التمويل تحدياً خاصاً، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية إشراك القطاع الصناعي وكيفية الحصول على التمويل الخارجي. إلى جانب ذلك، هناك نقص كبير في مراكز السموم، حيث لا يوجد منها سوى ١٤ مركزاً فقط في تسعة بلدان في المنطقة. وأخيراً، فإن المواد الكيميائية شديدة الخطورة تشكل مصدر قلق كبيراً، لا سيما فيما يتعلق بالتخزين المستمر لمبيدات الآفات المتقدمة وعدم وجود إطار مناسب لاستبدال تلك المواد والقضاء عليها.

٢١ - وقال المنسق الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ إنه بينما تتوفر المنطقة على إدارة سليمة للمواد الكيميائية إلا أنه لا تزال هناك حاجة في بعض البلدان إلى بناء القدرات. وأشار إلى النطاق الواسع من القدرات لدى بلدان المنطقة، الذي يمكن أن يصبح أكثر وضوحاً من خلال التوسيع المحتمل للمنطقة لتشمل بلدان آسيا الوسطى. وقد وُضعت آليات لتنسيق التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني كما تم تعزيز التعاون بين الوكالات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد تم إنشاء أو تدعيم آليات وطنية لإدارة المواد الكيميائية وشبكات الجهات التنسيق، وُضعت موجزات وطنية للمواد الكيميائية في عدد من البلدان النامية في المنطقة. وفضلاً عن ذلك، وُضعت خطط عمل وطنية وإقليمية. وتعمل المنطقة على توفير معلومات تكون في متناول الجمهور بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة. وقد أُتخذت إجراءات لرفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات بين الوزارات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، والعمل لا يزال متواصلاً لرفع مستوى تبادل المعرفة والمعلومات، خاصة بشأن قضايا السياسات الناشئة. وتم دعم العديد من البرامج في المنطقة من خلال برامج البداية السريعة، مما ساعد البلدان على بناء القدرات من أجل تحقيق السلامة الكيميائية وتنفيذ التزاماتها. وأخيراً، فقد جُعِلت قضية الرصاص في الطلاء أولوية إقليمية. إلى جانب ذلك، تمخض عن الاجتماع الإقليمي استنتاج مفاده أن محدودية الموارد المالية وآليات التمويل، والافتقار إلى تبادل المعلومات وعدم وجود دعم تقني مناسب تشكل تحديات كبيرة تعترض سبيل تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢٢ - وقال المنسق الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية إن منطقتيه أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنهج الاستراتيجي وتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، إلا أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان التقيد بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والحد من آثارها على صحة الإنسان والبيئة. وإذا لم تتبق سوى ست سنوات فقط لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، فإن هناك اختلافاً في قدرات بلدان المنطقة والتقدم الذي أحرزته

في تنفيذ النهج الاستراتيجي. ومع ذلك تقرر جميع البلدان، رغم اختلافاتها، بمسؤوليتها المشتركة لتحقيق الهدف، وتم تحديد عدد من الإجراءات الممكنة لهذا الغرض. وتتمثل الأولويات الإقليمية في مراكز مراقبة السموم؛ وإدارة الحوادث الصناعية؛ وتنفيذ الاتفاقيات الدولية للمواد الكيميائية؛ وإشراك أصحاب المصلحة؛ واستخدام النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها؛ وتدريب المتخصصين. وتعتقد المنطقة أن وجود نهج متكامل للتمويل أمر ضروري إذا أُريد تحقيق هدف عام ٢٠٢٠. ومن هذا المنطلق، ترحب المنطقة بالتركيز الجديد لمرافق البيئة العالمية على المواد الكيميائية والنفايات، وبقيام جمعية الأمم المتحدة للبيئة بإنشاء البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي. وعلى ضوء احتمالات وجود فرص جديدة لتمويل المشاريع، تتطلع المنطقة للحصول على معلومات مفصلة وسهلة الاستعمال عن إجراءات التقدم بطلبات الحصول على الأموال من مرفق البيئة العالمية لصالح المشاريع في مجال تركيز المواد الكيميائية والنفايات والحصول على الأموال من البرنامج الخاص.

٢٣ - وتحدث ممثل نيابة عن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقال إن المنطقة تولي اهتماماً كبيراً لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠، وإنه من الأهمية بمكان، إذا لم تعد تفصلنا سوى ست سنوات فقط عن الموعد المحدد لتنفيذ هدف عام ٢٠٢٠، أن يضم التوجه العام والتوجيهات العامة بشأن تحقيق الهدف تدابير محددة للحد من المخاطر، مثل التخلص من الرصاص في الطلاء. وينبغي للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة مناقشة مستقبل النهج الاستراتيجي بعد عام ٢٠٢٠، وكيفية تحسين التعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية وبين القطاعات، وكيفية إدراج النهج الاستراتيجي في عملية تآزرية أوسع نطاقاً لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم. ودعت المنطقة الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الاجتماع مرة واحدة على الأقل قبل الاجتماع الخامس للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لتحديد التدابير اللازمة في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠. وبعد الإشارة إلى بعض البنود التي لم تدرج في جدول أعمال الاجتماع الحالي، تشدد المنطقة على حاجة الفريق العامل إلى مناقشة الوضع المالي للنهج الاستراتيجي وتوافر الأموال وآليات التمويل المناسبة. وقال إن وثيقة التوجه العام والتوجيهات العامة يجب أن تتضمن التمويل بوصفه بنداً رئيسياً فوق البرنامج الخاص ومرفق البيئة العالمية وأن تنظر فيما إذا كان النهج الاستراتيجي سيتوفر له التمويل لما بعد عام ٢٠٢٠.

٢٤ - وأضاف أن استخدام المبيدات الشديدة الخطورة يشكل مصدر قلق خاصاً لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ فقد أحرزت المنطقة تقدماً كبيراً في تحديد الوضع القانوني لتلك المواد وإيجاد البدائل، غير أن هناك حاجة إلى تنسيق عالمي أفضل بكثير للقضاء عليها تماماً. واقترح إعداد وثيقة للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية مشفوعة بتدابير محددة لتوفير المعلومات عن سمية المبيدات وآثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة. وقد شكل القطاع الصحي عنصراً رئيسياً من عناصر النهج الاستراتيجي، وينبغي حث منظمة الصحة العالمية على المشاركة في الأمانة، كما أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتعزيز وجود منظمة العمل الدولية والمنظمات العاملة الأخرى، بالنظر إلى أهميتها في إدارة المواد الكيميائية.

٢٥ - وقال المنسق الإقليمي لدول أوروبا الغربية ودول أخرى، مشيراً إلى اجتماع عقدته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأستراليا، وكندا، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج، وسويسرا، والولايات المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠١٤، إن البلدان في المجموعة نفذت التشريعات التي تنظم طرح المواد الكيميائية في الأسواق واستخدامها والتخلص منها بهدف حماية صحة الإنسان والبيئة، وأكدت على ضرورة ضمان الامتثال لهذه التشريعات سعياً لتحقيق تنفيذ النهج الاستراتيجي. ورأت البلدان أيضاً أن هناك حاجة إلى المزيد من نقل المعرفة وترجمة التوجيهات والمعلومات الموجودة إلى صيغ أكثر صلاحية للاستعمال. وكان تقرير التقدم المرحلي للمنطقة قد

أظهر أن البلدان تُبلي بلاءً حسناً في تنفيذ النهج الاستراتيجي؛ وأن إجراءات مختلفة اتخذت في مجالات الحد من المخاطر، والمعارف والمعلومات والحوكمة والاتجار الدولي غير المشروع. وتملك جميع البلدان تقريباً لجان علمية لتقييم المخاطر كما أن معظمها قام بتنفيذ النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

٢٦ - وعقب تقديم العروض بشأن المسائل الإقليمية، تحدّث ممثلو فرادى المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، حيث وصفوا الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ النهج الاستراتيجي في الفترة منذ الاجتماع الثالث للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، وما تبقى من فجوات وتحديات. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز الممثلون المسائل التي قالوا إنها تتطلب مزيداً من الاهتمام في الاجتماع الحالي أو في الفترة المؤدية إلى الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

٢٧ - وقد قال العديد من الممثلين إن بلدانهم نفذت تشريعات فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك إدارة النفايات، وحماية صحة الإنسان والبيئة واستبدال المواد الخطرة عندما يتم تحديد بدائل ملائمة. وقال بعض الممثلين إن بلدانهم نفذت بالكامل الاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة وغيرها من الآليات مثل النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. وقال آخرون إن بلدانهم عززت نظمها لتسجيل المواد الكيميائية والمواد الخطرة وتحديد بدائل ملائمة. وبذلت العديد من البلدان جهوداً معززة للحيلولة دون دخول المواد الكيميائية الخطرة إلى البيئة وتهديد صحة الإنسان. وقال بعض الممثلين إن بلدانهم تكفل توفير مستويات مناسبة من التمويل للأنشطة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك بوصفها جهات مانحة للنهج الاستراتيجي أو عن طريق إنشاء صناديق لمساعدة البلدان النامية على وجه الخصوص.

٢٨ - وقال ممثل لمنظمة غير حكومية إن منظمته أصابت نجحاً في وضع إطار لإزالة الرصاص من الطلاء والقيام بمبادرات على الصعيد العالمي لاختبار الرصاص ورفع مستوى الوعي بشأن طبيعته الضارة. ونتيجة لذلك، فإن عدداً من الدول على وشك التخلص من الرصاص في الطلاء، رغم أنه من المهم الإشارة إلى أن غالبية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لا تزال تنتج الطلاء الذي يحتوي على الرصاص وتستخدمه. وكانت المنظمة نفسها قد عملت مع جهات أخرى لوضع توجيهات بشأن الزئبق والمواد المسببة لاختلال الغدد الصماء.

٢٩ - وشدد العديد من الممثلين، في معرض وصفهم للتحديات التي واجهوها، على الحاجة إلى تحسين رصد البيانات وجمعها، بما يشمل البيانات المتعلقة بالنفايات الخطرة، وتحسين تقييم المخاطر، بما في ذلك فيما يتعلق بالفئات الضعيفة. وأضافوا أنه ستدعو الحاجة كذلك إلى زيادة التعاون بين البلدان وجميع الجهات المعنية الأخرى لضمان تحقيق هدف عام ٢٠٢٠. وقال بعض الممثلين إن التقدم لا يزال غير كافٍ على صعيد تنفيذ النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. وقال ممثل بلد يملك صناعة كيميائية كبيرة إن هناك حاجة إلى تحسين التعاون في ذلك القطاع وإخضاع الشركات المتعددة الجنسيات إلى المساءلة بشأن أفعالها. ومثّل الاتجار غير المشروع مصدر قلق رئيسياً لبلد آخر، لا سيما بالنظر إلى أنه يعد مسألة لا يمكن لفرادى البلدان معالجتها بشكل صحيح وتتطلب التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٣٠ - ولفت العديد من المتحدثين الانتباه إلى المسائل التي ينبغي إظهارها بوضوح في التوجه العام والتوجيهات العامة والتي تتطلب اهتماماً أكبر إذا أُريد تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وتنفيذ النهج الاستراتيجي تنفيذاً كاملاً. وما يثير القلق بشكل خاص لدى غالبية الممثلين هو عدم وجود إطار لتحديد مبيدات الآفات شديدة الخطورة

والتخلص التدريجي منها. لقد قامت بعض البلدان بالفعل بحظرها أو بفرض قيود على استخدامها، ولكن هناك حاجة إلى تنسيق إقليمي وعالمي أكبر بكثير لضمان التخلص منها نهائياً واستبدالها، ومن ثم اتخاذ خطوة هامة نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ والتنفيذ الكامل للنهج الاستراتيجي. فتلك المبيدات الشديدة الخطورة تعرض حياة العديد من الناس إلى الخطر، لا سيما من يتعين عليهم التعامل معها، ومعظمهم موجودون في البلدان النامية. وأشير إلى ضرورة دعوة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لإنشاء تحالف عالمي للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية الشديدة الخطورة. ودعا الكثيرون أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود للتخلص التام من المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات الكهربائية، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، واستخدام الزئبق، والرصاص في الدهانات، وهذا الأخير لا يزال استخدامه يمثل مشكلة خاصة في القطاع غير الرسمي.

٣١ - وشدد العديد من الممثلين على ضرورة التصدي لمسألة تمويل النهج الاستراتيجي. واقترح أحدهم أن تقوم البلدان بتحديد المجالات الرئيسية المثيرة للقلق لديها وأن تربط طلبات التمويل التي تقدمها بخطة الوطنية للتنمية المستدامة. وقال آخر إن النهج الاستراتيجي في حاجة إلى آلية تمويل مستدامة يمكن الوصول إليها والتحقق منها.

٣٢ - وقال أحد الممثلين إن أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية عادة ما تكون وفودها صغيرة جداً في الاجتماعات الأمر الذي يهدد بالتالي بإضاعة فرصتها للمشاركة الكاملة في الاجتماعات أو التدخل في قضايا ذات أهمية خاصة لها. ومن أجل تمكين البلدان من الإعداد بشكل صحيح للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، ينبغي أن يُسمح للبلدان بتقديم مداخلات مكتوبة بشأن مصادر القلق الرئيسية لديها في الفترة التي تسبق الدورة.

باء - التقدم المحرز على صعيد إنجاز أهداف الاستراتيجية السياسية الشاملة للنهج الاستراتيجي

٣٣ - أشار الرئيس لدى عرضه لهذا البند الفرعي إلى أن الغرض منه هو تزويد المشاركين بمعلومات بشأن حالة تنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل. وبعد أن أشارت ممثلة الأمانة إلى أن إحدى وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية تتمثل في تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي وتقديم تقرير عن ذلك إلى أصحاب المصلحة، عرضت عدداً من وثائق المعلومات ذات الصلة بالبند. وشملت الوثائق المعروضة الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/4، وهي مذكرة من الأمانة بشأن التقدم المحرز صوب تنفيذ النهج الاستراتيجي بالاستناد إلى عملية إعداد التقارير للفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛ والوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/5 التي تحتوي على تحليل البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة المواد الكيميائية للجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل العالمية والأوراق الرئيسية المتعلقة بالقضايا؛ والوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/6، وهي تقرير من البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بإدارة المواد الكيميائية بشأن أنشطته لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي؛ والوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/7، وهي تقرير مقدم من الأمانة بشأن برنامج البداية السريعة، والوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/8، وهي تقرير عن فرقة العمل المعنية بالتعاون والتنسيق لأمانات اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم وفرع المواد الكيميائية بشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/16، وهي مذكرة من الأمانة بشأن أداء مهامها كمركز لتبادل المعلومات؛ والوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/18، وهي تقرير من مرفق البيئة العالمية بشأن أنشطته لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي؛ والوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/22، وهي تقرير من فريق إدارة البيئة بشأن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وتتصل أيضاً بالتوجه العام والتوجيهات العامة المتعلقة بتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ الذي سيناقش في إطار البند ٤ (د). واسترعت ممثلة الأمانة الانتباه

إلى الوثيقة المتعلقة ببرنامج البداية السريعة قالت ممثلة الأمانة إنه تم، منذ عام ٢٠٠٦، جمع ٣٦ مليون دولار، وإن الفترة المحددة لتقديم التبرعات للصندوق الاستثماري للبرنامج قد تم تمديدتها حتى الدورة الرابعة للمؤتمر. ودعت الممثلين إلى النظر في كيفية استخدام الوثائق في سياق التوجه العام والتوجيهات العامة.

٣٤ - وصرح الرئيس بأنه بينما تحقق تقدم في تمويل أنشطة النهج الاستراتيجي، بما في ذلك بموجب التجديد السادس لموارد للصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية، لا تزال هناك حاجة إلى تحديد الجهات المانحة غير التقليدية على جميع المستويات، ودعا واضعي وثائق المعلومات إلى تقديم تفاصيل إضافية متى ما توفرت.

٣٥ - ووجه ممثل يتحدث نيابة عن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الانتباه إلى الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/6 التي ناقشت التدابير التي تقوم بها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لأجل دعم تنفيذ النهج الاستراتيجي. واشتملت مثل هذه التدابير على معايير التصميم للأمراض المهنية؛ ومساعدة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات ذات الصلة؛ ودعم الإنتاج الأنظف على مستوى المصنع؛ والاضطلاع بالأنشطة بموجب اتفاقية ميناماتا؛ وتطوير طرائق للتنبؤ بالخصائص الخطرة للمواد الكيميائية. ووجه الانتباه أيضاً إلى الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/5، التي قدمت تحليلاً قام به البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية للجهود التي تقوم بها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لتنفيذ خطة العمل العالمية، بما في ذلك التقدم، والثغرات المتبقية، والمقترحات الرامية إلى معالجة تلك الثغرات. وعلى الرغم من أن كثيراً من العمل لا يزال يتوجب القيام به، فإن المنظمات المشاركة قد حققت تقدماً، وبخاصة في الميادين التي تتمتع فيها بولايات قوية، والتي تعمل فيها العديد من المنظمات بصورة جماعية. وأعرب عن أمله في أن تُفيد هذه الورقات المشاركين في التفكير بشأن التقدم المُحرز وتخطيط المشروعات المقبلة.

٣٦ - وقال أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن منطقته إن نقص إدارة المواد الكيميائية في المنطقة لا يزال يمثل سبباً للقلق. ونظراً لأن معظم بلدان المنطقة تعتمد على النشاط الزراعي، فإن تنظيم مكافحة الآفات ذو أهمية كبيرة. وإن التقرير المرحلي الإقليمي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ قد أبلغ عن انخفاض النشاط بالنسبة للمؤشرات في مجال تبادل المعارف بأكثر مما هو في مجال الحوكمة، مما يُشير إلى أن الاستدامة طويلة المدى، وأهمية آليات تقاسم المعارف أمر مهم. وفيما يتعلق ببناء القدرات، صرح بأن صعوبة إنشاء المواقع الشبكية على الانترنت والمحافظة عليها تمثل مشكلة كبرى. وأضاف أن خطط التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم هي غالباً الخطط التي تُستكمل ولكن لا توجد معلومات بشأن تنفيذها، مُلمحاً بذلك إلى أنها ليست هي وسائل حل مشاكل الملوثات العضوية المقاومة للتحلل. وقال إن هذا الوضع هو نتيجة نقص التمويل.

٣٧ - وقال أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إن التقرير المرحلي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ يفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بالغرض من النهج الاستراتيجي وتنفيذه. وأعرب عن دعمه لتطوير تدابير إبلاغ للتقرير المرحلي الثالث قبيل انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، قائلاً إنها ينبغي أن تتماشى مع الإجراءات التي استُخدمت في التقرير المرحلي الثاني. وينبغي تحديد طرق زيادة الحدود الزمنية لإعداد التقارير ونوعية هذه التقارير، وشجع المشاركين على أن يُدرجوا في تقييماتهم لإعداد التقارير أي مصاعب تعترض تنفيذ الأنشطة في التوجه العام وفي التوجيهات العامة. إلى جانب الحلول المُحتملة. ولا ينبغي تنقيح المؤشرات بالنسبة للتقرير الثالث، وينبغي أن ينصب التركيز كما هو الآن، بدلاً من أن ينصب على تنفيذ النهج الاستراتيجي على المستوى الوطني. وفي النهاية، قال إن التقرير الثالث ينبغي أن يشتمل على تقييم للتقدم المحرز في الإجراءات الكفيلة بتحقيق العناصر الأساسية الـ ١١ من عناصر وثيقة التوجه العام والتوجيهات العامة

باعتبارها أولوية. وقال أحد الممثلين إن المؤتمر ينبغي له، عند تنقيح المؤشرات في دورته الرابعة، أن يضع في اعتباره أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة التي تتناول الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات.

٣٨ - قال ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إن هناك مناطق معينة كانت ناقصة التمثيل في التقرير المرحلي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وأضاف أن إعداد التقارير من هذه المناطق يحتاج إلى التحسين، وأعرب عن قلقه عما وصفه بالثغرة الآخذة في الاتساع بين البلدان الأقل نمواً وغيرها من البلدان النامية. وكرر الآراء التي تم الإعراب عنها آنفاً فيما يتعلق بالمؤشرات، قائلاً إن أي تنقيح ينبغي أن يتم في تاريخ لاحق، مع استمرار التركيز حالياً على التنفيذ.

جيم - تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي

٣٩ - لدى تقديمه هذا البند الفرعي بناءً على طلب الرئيس، أبرز ممثل منظمة الصحة العالمية نتائج استقصاء الإبلاغ الثاني للنهج الاستراتيجي، الذي أسست عليه منظمة الصحة العالمية تقريراً بشأن إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي في ٢٠١٢-٢٠١٤ (أنظر SAICM/OEWG.2/8). وفيما يتعلق بتقليل المخاطر، رصد القطاع الصحي الأمراض المهنية ذات الصلة بالتعرض الكيميائي والتسمم. وفي مجال المعارف والمعلومات، قدم هذا القطاع التدريب وتعميق الوعي بشأن السلامة الكيميائية، والذي يستهدف بصورة رئيسية الجمهور العام. وعلى الرغم من تسجيل الأنشطة في إطار الأسبوع الدولي لمنع التسمم بالرصاص في ٤٤ بلداً، فإن بلدين فقط قد أشارا إلى مثل هذه المبادرات في تقاريرها. وبالمثل فقد لوحظ نقص الإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ لوائح الصحة الدولية. وقد دلت نقص الإبلاغ على الحاجة إلى تعزيز الاتصال بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى. وقدمت الوثيقة GSAICM/OEW.2/INF/17، بشأن إشراك القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي معلومات إضافية بشأن عمل القطاع الصحي على المستويين الدولي والإقليمي بشأن العديد من القضايا السياسية الناشئة. ولعبت المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية دوراً رئيسياً في الصحة وفي عمليات الإدارة البيئية، وفي عقد حلقات التدريب العملي الإقليمية بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي. وأنشأت منظمة الصحة العالمية أيضاً شبكات ونفذت تعاوناً تقنياً لرصد المخاطر، وصياغة المعايير بشأن استخدام وإدارة المواد الكيميائية. وأوردت الوثيقة الكثير من الأمثلة الأخرى بشأن إشراك القطاع الصحي عما يتسع له المقام هنا.

٤٠ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، رحب جميع الذين تناولوا الكلمة بتقرير منظمة الصحة العالمية. وساد اتفاق عام بشأن أهمية إشراك القطاع الصحي المعزز في النهج الاستراتيجي، وبخاصة في البلدان النامية، وأبرز العديد من الممثلين العبء المرضي الذي يُعزى إلى عمليات التعرض للمواد الكيميائية. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي للبلدان أن تجمع بيانات عن حالات التسمم بالرصاص، والزئبق والمواد الأخرى، وأنه ينبغي تطوير مؤشرات لرصد حالات التعرض المنخفضة المستوى للمواد الكيميائية واستخدامها، وأن حماية السكان المعرضين يحتاج إلى إشراك أصحاب الأعمال. وقال ممثل آخر، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، إن البلدان تحتاج إلى تحسين التنسيق والاتصال على المستوى الدولي من أجل تعزيز إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٤١ - وبصدد إشارة معظم الممثلين الذين تناولوا الكلمة إلى القرار ٥/١ لجمعية الأمم المتحدة ذي المقصد المماثل، فقد ناشدوا منظمة الصحة العالمية الاضطلاع بدور رائد في إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي، قائلين إنه ينبغي أن يقدم موظفين وموارد أخرى إلى أمانة النهج الاستراتيجي، وأن يخصص تمويلاً كافياً لإدارات منظمة الصحة العالمية التي تتعامل مع المواد الكيميائية. وقال أحد هؤلاء الممثلين أيضاً إن منظمة

الصحة العالمية تحتاج إلى إبراز مزايا التدابير الصحية في التقليل من عبء المرض، وأعرب عن أمله في أن يقوم المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية بمناقشة دوره في النهج الاستراتيجي أثناء اجتماعه القادم وأن يدعو أمانة النهج الاستراتيجي إلى أن تقدم تقريراً له بشأن المناقشات التي دارت داخل الفريق العامل المفتوح العضوية حول هذه المسألة.

٤٢ - وقال أحد الممثلين وهو يتحدث نيابة عن دول أفريقية إنه على الرغم من أن إدارة المواد الكيميائية والنفايات متعددة القطاعات بطبيعتها؛ لا توجد آلية واضحة لتنسيق القطاعات ذات الصلة. ومن ثم ناشد البلدان الأفريقية تطوير وتعزيز تحالفات استراتيجية في مجالي الصحة والبيئة، طبقاً لما جاء في إعلان ليبرفيل بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا، بصفتها وسائل تنسيق القضايا الكيميائية والقضايا الأخرى المتعلقة بالصحة، وأضاف أن المنطقة الأفريقية ينبغي أن تستخدم الترتيبات المؤسسية التي توضع لتنفيذ إعلان ليبرفيل بشأن التغير المناخي والصحة كوسيلة لتنسيق إدارة المواد الكيميائية والقضايا الصحية عبر القطاعات. وبصدد ملاحظته أن إشراك القطاع الصحي في إدارة المواد الكيميائية والنفايات متفاوتة تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر، على نحو ما جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية، قال إنه يلزم بذل الجهود لتحديد الأدوار الواضحة في التشريعات الوطنية، وأعرب عن دعمه للتوصيات التي تقدمت بها منظمة الصحة العالمية بشأن تعميق الوعي، وتقييم المخاطر، وبناء القدرات والمقاومة، وجمع المعلومات والتقييم والتواصل والربط الشبكي الدوليين.

٤٣ - وبصدد إيجاز خبرات وأنشطة منظمتها، أعرب ممثلان تابعان لمنظمتين غير حكوميتين معنيتين بالرعاية الصحية عن رغبة منظمتهما في المشاركة النشطة في الجهد المبذول لتعزيز إشراك القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي. وأوجزا أيضاً عدد التوصيات التي ترمي إلى زيادة قدرة القطاع الصحي والوكالات ذات الصلة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، وبث المعلومات بشأن البدائل الآمنة، وتعزيز الروابط بين نقاط الاتصال التابعة للنهج الاستراتيجي وبين وزارات الصحة، وإشراك القطاع الصحي في القضاء على الرصاص في الدهانات، والرصد الأحيائي البشري لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، واستخدام الوسيلة الإلكترونية للتتبع الصحي للعمل بشأن القضايا الصحية المهنية المتعلقة بالمواد النانوية والإلكترونيات وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية.

٤٤ - وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إن القرار ٥/١ الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة مثل تحولاً كبيراً باتجاه نهج أكثر شمولية تجاه سياسات المواد الكيميائية، واشتمل على هواجس اجتماعية واقتصادية، أدت الاستجابة له من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إعادة مناهج تركيز أعماله ميدانياً للتشديد على الارتباطات ببعض المسائل مثل الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والاقتصاد الأخضر، والصحة البشرية. وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل مع شركاء منظمة الصحة العالمية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية للتعامل مع الترابط بين الصحة والبيئة بهدف تحقيق غاية ٢٠٢٠.

دال - التوجيهات والتوجيهات العامة فيما يتعلق بهدف عام ٢٠٢٠

٤٥ - لدى تقديم هذا البند الفرعي، استرعى ممثل الأمانة الاهتمام إلى التوجيهات والتوجيهات فيما يتعلق بهدف عام ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (أنظر SAICM/OEWG.2/4) التي وضعتها الأمانة تحت إشراف المكتب مع مراعاة الانجازات والثغرات الإقليمية التي تحدت في الوثيقة SAICM/OEWG.2/3 ومن بين المكونات الرئيسية، إبراز مجالات الأنشطة الستة الأساسية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية السياسية الشاملة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، والتوجيهات المحددة ونقاط العمل لكل مجال من المجالات، والتركيز على تحقيق

الاستخدام الأمثل للموارد بما في ذلك تفعيل النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والحاجة الى نهج عالمي للتعاون الطويل الأجل. كما استرعى الاهتمام الى المعلومات الأساسية المقدمة في الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/2 واختصاصات البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي (أنظر SAICM/OEWG.2/5). ودعا الفريق العامل إلى استعراض الوثيقة وتقديم مدخلات ذات صلة بما سوف تؤخذ في الاعتبار لدى وضعها في صيغتها النهائية للنظر من جانب المؤتمر الدولي لإدارة الموارد الكيميائية خلال دورته الرابعة.

٤٦ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أعرب جميع المتكلمين عن تقديرهم للمكتب والأمانة لإعدادهما وثيقة تتسم بالشمول، وتوفر أساساً سليماً لإجراء المزيد من المناقشات. ورحب أحد الممثلين بالتقدم المحرز بشأن خفض المخاطر، والحوكمة وبناء القدرات والتعاون التقني وأعرب عن قلقه في ذات الوقت إزاء عدم توفر المعلومات اللازمة عن الاتجار الدولي غير المشروع. وقال ممثل آخر، كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، إن التركيز على التقدم المحرز حتى الآن يوفر بعداً يمكن من خلاله وضع إجراءات المستقبل، وأن نقاط العمل في إطار كل مجال من المجالات الأساسية سوف تساعد أصحاب المصلحة في تحديد أولويات كل منهم، وكان معظم الممثلين يشعرون بالارتياح بصورة عامة إزاء العناصر الأحد عشر الواردة في الفقرة ١٩ ومجالات الأنشطة الأساسية الست الواردة في الفقرة ٢١. ووفقاً لما قالته إحدى الممثلات التي كانت تتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إن من الضروري أخذها بعين الاعتبار في صندوق الأدوات لصنع القرار في مجال إدارة المواد الكيميائية التي وضعها البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. غير أن إحدى الممثلات قالت إن مجالات الأنشطة لا تعالج بصورة واضحة العناصر الأساسية، وأن بعضاً من هذه العناصر مثل "القدرات المعززة للتعامل مع الحوادث الكيميائية بما في ذلك التسمم" يتعرض لخطر الفقد إذا لم يدرج في مجالات الأنشطة. واقترحت إدراج "التعزيز المؤسسي لمراكز السموم" في الفقرة ١٩ (ي) من العناصر الأساسية، وأضافت قائلة إن هناك حاجة للتركيز على الإجراءات التي سوف توفر المنافع الصحية القابلة للقياس والمهمة.

٤٧ - وفيما يتعلق بالمجالات المحددة التي تحتاج الى مواصلة نظرها، قال العديد من الممثلين إن من الضروري زيادة الاهتمام بمسألة التمويل، واقترح ممثلان إضافة مجال نشاط أساسي آخر بشأن هذا الموضوع: فقال أحدهما إن مجال هذا النشاط ينبغي أن يركز على تعبئة النهج المتكامل إزاء تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأضاف الممثل الآخر إن من الضروري إدراج أهداف ملموسة لضمان استيعاب تكاليف إدارة المواد الكيميائية والنفايات بواسطة الصناعة مع التركيز على توسيع نطاق قاعدة المانحين، وزيادة الموارد التي يقدمها مرفق البيئة العالمية، ودعم عمل أصحاب المصلحة في إطار البرنامج الخاص. غير أن ممثلاً آخر قال إن من الأفضل الإبقاء على مجالات الأنشطة بسيطة وشاملة. وقال ممثل، كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، إن الوثيقة لا تعالج على نحو كاف موضوع إدارة النفايات لا في جدول أعمال التنمية المستدامة بل وفي صنع السياسات في جميع القطاعات بما في ذلك العمال والصحة. وقال ممثل آخر كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إن من الضروري توسيع نطاق تعميم المتطلبات لتصل إلى العناصر الفاعلة غير الحكومية. ودعا أحد الممثلين، وكان يؤيده اثنان آخرا، أن تحدث أحدهما نيابة عن مجموعة من البلدان، إلى أن تتضمن الوثيقة تركيزاً على استراتيجية قطاع الصحة مما سيساعد في تحديد أدواره ومسؤولياته فضلاً عن الفئات المستضعفة والنظم الايكولوجية. وقال ممثل آخر، كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، إن من الضروري تزويد البلدان النامية بمزيد من المعلومات عن كيفية تنفيذ التوجهات والتوجيهات العامة، وينبغي التركيز على دور المجتمع الدولي في الترويج لتنفيذ العناصر

الأحد عشر الأساسية مع ضمان أن تطبق الشركات المتعددة الجنسيات نفس المواصفات المتعلقة بحماية صحة البشر والبيئة في البلدان النامية مثلما تطبقها في بلدانها.

٤٨ - وقال أحد الممثلين إن الوثيقة تفتقر إلى أهداف النواتج الملموسة، بما في ذلك الأهداف القابلة للقياس بالنسبة للأنشطة الرامية إلى معالجة القضايا السياسية الناشئة، وقال ممثل آخر إنها تفتقر إلى التحديد المفصل للأدوار والمسؤوليات. واقترح ممثل إضافة بندين جديدين للعناصر الأساسية الإحدى عشرة: هما ترويج ووضع بدائل كيميائية أكثر أمناً- والتي كما ذكر ممثل آخر يتعين إدراجها- وإشراك الجمهور، وضمن الشفافية خلال صنع السياسات. وقال ممثل آخر إن من الضروري أن تجسد الوثيقة نتائج حلقات العمل التي عقدت مؤخراً بشأن عدة موضوعات من بينها ترشيد استخدام الموارد، وتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في المشروعات التي تنفذ في إطار برنامج البداية السريعة، وقال آخر إن من الضروري أن تأخذ في الاعتبار التباينات فيما بين مختلف البلدان، وقال ثالث إن من المهم معالجة الحاجة إلى حساب الحدود الكوكبية لأغراض التلوث الكيميائي، بما في ذلك في سياق أهداف التنمية المستدامة. وقال ممثل إن من الضروري أن توفر الوثيقة إرشادات محددة بشأن أولويات العمل من جانب مجموعات أصحاب المصلحة في إطار مجالات الأهداف الاستراتيجية بشأن الاستراتيجية السياسية الجامعة. وقال آخر إن من الضروري أن توضح وضعها بالنسبة للعناصر الثلاثة المشكلة لوثائق النهج الاستراتيجي؛ إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاستراتيجية السياسية الجامعة، وخطة العمل العالمية.

٤٩ - وعقب هذه المناقشات، وافق الفريق العامل على إنشاء فريق اتصال تشترك في رئاسته السيدة ليتيسيا كارفالهو (البرازيل) والسيدة اينت اجرستيد (الدانمرك) لاستعراض وتقديم معلومات مسترجعة بشأن مجالات الأنشطة الست والثغرات الإحدى عشرة التي كانت تستند إلى المناقشات في حلقات العمل الإقليمية لتحديد الأولويات، وشمولية التوجهات والتوجيهات، وحالات الحذف والثغرات والحاجة إلى نقاط عمل وكيفية الانتقال بالتوجهات والتوجيهات إلى الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لكي يتم النظر فيها وتفعيلها وتنفيذها.

٥٠ - وعقب ذلك قدم الرئيس المشارك لفريق الاتصال تقريراً عن المناقشات التي دارت في الفريق، وعرض الخطوط العريضة لمحتوى الملخص المكتوب الذي أعده الرؤساء المشاركون لفريق الاتصال لتلك المناقشات.

٥١ - وفي المناقشات التي تلت ذلك، قال أحد الممثلين إن وثيقة التوجه العام والتوجيهات العامة وثيقة مفيدة ولكنها تركز بشكل غير متناسب على أهداف العملية بينما لا تتناول بشكل كاف أنشطة الحد من المخاطر التي يمكن الاضطلاع بها قبل عام ٢٠٢٠. فالوثيقة كان ينبغي أن تحدد الثغرات في أنشطة الحد من المخاطر في المجالات التي يمكن أن يجرز فيها تقدم كبير في الحد من المخاطر بحلول عام ٢٠٢٠. ويمكن أن تشمل مثل تلك الأنشطة مقترحات بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي بقوة أكبر، وقضايا السياسات الناشئة، وعناصر منتقاة من خطة العمل العالمية والأنشطة الأخرى في استراتيجية السياسات الشاملة من قبيل تنفيذ خطة عمل التحالف العالمي المعني بالقضاء على الرصاص في الدهانات، واعتماد وبدء تنفيذ تحالف عالمي للتخلص التدريجي التام من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وتنفيذ برنامج المواد الكيميائية في المنتجات بقوة، وتنفيذ التوصيات التي اعتمدها حلقة عمل عقدت في فيينا في آذار/مارس ٢٠١١^(١)، بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات

(١) انظر <http://www.basel.int/Portals/4/Basel%20Convention/docs/eWaste/HsInternationalWorkshopEwasteLifeCycle-Vienna->

الكهربائية والإلكترونية، ونشر قائمة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، وإجراء دراسات رصد ودراسات حالة بشأن احتمال وجود المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء في مبيدات الآفات، والمنسوجات، ومنتجات الأطفال، ومنتجات البناء والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، وتحديد الثغرات في السياسات التنظيمية الموجودة وفي أفضل الممارسات المتاحة للاستعاضة عن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والتشجيع على التصديق على اتفاقية ميناماتا وتنفيذها، والتشجيع على إصلاح المناطق الملوثة، وحماية العمال من داء الإسبست ومن الأمراض المهنية الأخرى. وقيل إن هذه المقترحات طرحت أثناء مناقشات فريق الاتصال ولكنها لم تضمن في ملخص الرؤساء المشاركين لتلك المناقشات.

٥٢ - وقال ممثل آخر، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، إنه على الرغم من أن المسائل التي سردها المتكلم الذي سبقه مهمة لن يتوفر الوقت لا في الاجتماع الحالي ولا في الدورة الرابعة للمؤتمر للتفاوض حول إدراجها في وثيقة التوجه العام والتوجيهات العامة.

٥٣ - واتفق الفريق العامل على إبراز تعليقات الممثل الأول في هذا التقرير وأن يدرج الملخص الذي أعده الرؤساء المشاركون لفريق الاتصال كمرفق لهذا التقرير لكي توضع في الاعتبار في الصياغة النهائية للتوجه العام والتوجيهات العامة. ويرد الملخص في صورة المرفق الثاني لهذا التقرير وعلى النحو الذي قدم به بدون تحرير رسمي.

خامساً - أهداف التنمية الإنمائية المستدامة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠

٥٤ - ولدى تقديم ممثل الأمانة لهذا البند، قدم ممثل الأمانة المذكرة التي أعدت بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة بشأن غايات التنمية المستدامة (A/68/970). وأشار إلى أن الممثلين أثناء المناقشة ينبغي أن يضعوا في اعتبارهم أهداف التنمية المستدامة المقترحة حالياً، والتقرير الذي صدر مؤخراً عن الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بعنوان "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول ٢٠٢٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"، (A/69/700)، الذي اشتمل على ستة عناصر أساسية لتأطير وتعزيز جدول الأعمال الإنمائي؛ والقرار ٥/١ لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الكيميائية والنفايات.

٥٥ - وأبلغ ممثل فريق إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة عن الدعم على مستوى منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، موجزاً المعلومات التي وردت في الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/22. وأعرب أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، عن تقديره لعمل فريق الإدارة البيئية وشجعه على مواصلة بذل الجهود.

٥٦ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، رحب العديد من الممثلين، من بينهم ممثلان يتحدثان نيابة عن مجموعة من البلدان بما وصفوه بأنه تحسن الرؤية لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات على المستوى الدولي على النحو الذي يظهر بجلاء في أمور ليس أقلها الإشارات الصريحة إلى هذا الموضوع في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة بشأن أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في القرار ٥/١. وأبرز أحد الممثلين وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، بصفة خاصة الفقرة ١٩ من المقرر ٥/١ التي دعت الفريق العامل المفتوح العضوية إلى النظر في طرق لتحسين إشراك ومشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بينما لاحظ آخرون التشابه الكبير بين الهدف ١٢-٤ من أهداف التنمية المستدامة وهدف النهج الاستراتيجي لعام ٢٠٢٠.

٥٧ - وقال جميع الممثلين الذين تناولوا الكلمة بأنه ينبغي مناقشة مستقبل النهج الاستراتيجي فيما بعد ٢٠٢٠ أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية مع قول العديد من الممثلين الآخرين بأن

القرار ٥/١ يدل على استمرار أهمية النهج الاستراتيجي، وقول ممثل آخر بأن أهداف النهج الاستراتيجي غير محددة وأن النهج نفسه لا ينبغي أن يكون مقيداً بحد زمني. وقال أحد الممثلين بأنه إذا سُمح بمواصلة النهج الاستراتيجي فإنه سوف يضمن تماسك الإطار الدولي لإدراج المواد الكيميائية والنفايات في البرامج والسياسات الإنمائية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقال أحد الممثلين إن أدوات الفريق العامل سوف تكون مفيدة في تقييم الأهداف والتقدم في جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥. وقال ممثل آخر يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إن النهج الاستراتيجي، وبالنظر إلى كونه متعدد القطاعات، ومتعدد أصحاب المصلحة بطبيعته، يعتبر منبراً مثالياً لمعالجة مسائل المواد الكيميائية والنفايات حيث أنه يمكن أن يعطي إشارة واضحة إلى أهمية المسألة وإلى دور النهج الاستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لجدول الأعمال لما بعد ٢٠١٥. وأشار ممثل آخر إلى أنه طبقاً للحاجة إلى تحديد الأولويات فإن عدداً من المسائل لن تتم مناقشتها قبل ٢٠٢٠، وأن مثل هذه المسائل ينبغي، حسب قوله، أن يُنظر إليها في إطار زمني أطول.

٥٨ - وذكر العديد من المشاركين بأن من الأهمية الحاسمة بمكان أن تشمل الجهود فيما بعد ٢٠١٥ على إدماج واسع لإدارة المواد الكيميائية بصفة ذلك عنصراً أساسياً للتنمية المستدامة، وضرورة تعزيز أهداف التنمية المستدامة التي تتعلق تحديداً بالمواد الكيميائية وأن تعطى الأولوية في أوساط الدوائر المتعاملة مع النهج الاستراتيجي. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي للفريق العامل أن يشدد على الدور المهم للنهج الاستراتيجي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم ينبغي إدراج ذلك الدور المحتمل للنهج الاستراتيجي في مناقشته، بينما قال آخر إن أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تُشجع أيضاً أنشطة النهج الاستراتيجي عن طريق تعزيز جدول الأعمال ذي الصلة بالصحة والعمالة، والتقدم بمسألة الاستهلاك المستدام من أجل كفاءة إدارة أفضل للمواد الكيميائية طوال دورات حياتها.

٥٩ - وذكر أحد الممثلين بأن التلوث الكيميائي هو مسألة عابرة للحدود وعالمية تستأهل تدابير ومؤشرات عالمية لقياس فعالية التدابير العلاجية. وأن النهج الاستراتيجي، كمَنْبر دولي متعدد القطاعات، مُجهز بما يكفي للمساهمة في تطوير مثل هذه المؤشرات ومن ثم ينبغي له أن يضطلع بدور مهم في المناقشات التي تجري بشأنه. ومع ذلك، فقد حقق نجاحاً أقل في تدنية والقضاء على التعرض السُمي، حيث أنه خصص حتى الآن نفسه بصورة رئيسية للأنشطة التمكينية. وقال إن الماضي قُدماً، بدلاً من حلقات التدريب العملية بشأن بناء القدرات ينبغي أن تتخذ شكل أنشطة التعليم عن طريق العمل، التي يمكن أن تحل المشكلات الفعلية بينما تقوم ببناء القدرات. وقال ممثل آخر إن تنفيذ النهج الاستراتيجي ينجح فقط إذا بُذلت جهود كبيرة للتغلب على الحواجز القائمة على طريق التنفيذ. ولاحظ أحد الممثلين بأن الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية لم تُغط جميع جوانب السلامة الكيميائية؛ وأن النهج الاستراتيجي، على النقيض من ذلك، غطى جميع الجوانب المتبقية من التعرض للمواد الكيميائية، ليس أقلها بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ومن ثم يكون ذا أهمية مستمرة. وهكذا يكون توصيل أهمية تنفيذ النهج الاستراتيجي سباقاً مع الزمن، وأنه من الحيوي أن تُتخذ القرارات بشأن مستقبله أثناء هذا الاجتماع.

٦٠ - وعقب مناقشاته، اتفق الفريق العامل على إنشاء فريق اتصال يشارك في رئاسته السيد لوكا آرئولد (سويسرا) والسيد هنري ويليامز (ليبيريا)، لمناقشة أهداف التنمية المستدامة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية فيما بعد ٢٠٢٠. وسوف تتمحور مناقشات الفريق بشأن الموضوع الأول، حول تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة للتنمية المستدامة، والكيفية التي يمكن توصيل الرسائل المتعلقة بأهمية النهج الاستراتيجي إلى الجهات الفاعلة والعمليات

ذات الصلة مثل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والدور الواجب أن يلعبه النهج الاستراتيجي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسوف يقوم الفريق، بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية فيما بعد ٢٠٢٠ ببحث كيفية مناقشة هذا الموضوع أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية والتحضيرات اللازمة لمثل هذه المناقشة.

٦١ - وبعد ذلك قال الرئيس المشارك لفريق الاتصال إن الفريق قد توصل إلى توافق في الآراء بشأن أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، واتفق على النص الذي سيرفق بتقرير الاجتماع الحالي. وعلاوة على ذلك، اتفق الفريق على أن تعزيز إدارة المواد الكيميائية والنفايات بعد عام ٢٠٢٠ ينبغي أن يدرج على جدول أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، وأن القرار ٥/١، الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بالنظر إلى ارتباطه الواضح، يمكن اتخاذه أساساً للعمل اللاحق. وقال الرئيس المشارك إن اقتراحاً قد قدم يقضي بأن تعد الأمانة وثيقة لبدء التفكير في الموضوع لتلك الدورة، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذا الاقتراح. و اتفق على إمكانية مواصلة مناقشة هذا الأمر تحت البند ٧ من جدول أعمال الدورة الحالية في إطار التحضيرات لتلك الدورة. وأقر الفريق العامل الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الاتصال. وأقر أيضاً النص الذي اتفق عليه فريق الاتصال، الذي يرد في المرفق الثالث لهذا التقرير، حيث يعرض بصورته المقدمة دون إجراء تعديل رسمي عليه.

سادساً - مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية

ألف - تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمسائل السياسات الناشئة

٦٢ - أشارت ممثلة الأمانة، عند تقديم هذا البند، إلى أن من بين وظائف المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، كما جاء في الفقرة ٢٤ (ي) للاستراتيجية السياسية الشاملة، "تركيز الاهتمام والمطالبة باتخاذ إجراء ملائم بشأن مسائل السياسات الناشئة عندما تنشأ والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أولويات العمل التعاوني". وقد اعتبر المؤتمر الرصاص في الدهانات، والمواد الكيميائية في المنتجات، والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة والمواد الخطرة في دورة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والمواد الكيميائية المسببة لاختلالات عمل الغدد الصماء من مسائل السياسات الناشئة، واعتمد القرارين ٤/٢ و ٢/٣ بشأن مسائل السياسات الناشئة التي وجهت أنشطة أصحاب المصلحة في مسائل السياسات الناشئة في الفترة المؤدية إلى ٢٠٢٠. ثم قدمت الوثائق المتعلقة بالبند (أنظر المرفق الأول)، بما في ذلك مذكرة من الأمانة (SAICM/OEWG.2/6)، وعدد من الوثائق التي أعدتها المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والتي توفر معلومات عن التقدم المحرز في التصدي لهذه المسائل. ودُعي الفريق العامل إلى الإحاطة علماً بالتقدم المحرز، وبحث أي إجراء ضروري آخر في سياق التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠.

٦٣ - ثم أبدى عدة ممثلين تعليقات عامة على مسائل السياسات الناشئة، مرحبين بالوثائق التي أعدتها الأمانة والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، قائلين إن إجراء التصدي لمسائل السياسات الناشئة دعم التقدم العام نحو هدف عام ٢٠٢٠. وقال عدة ممثلين أن البلدان النامية على وجه الخصوص بحاجة إلى المساعدة على التصدي لمسائل السياسات الناشئة، ولكن أحد الممثلين اقترح أنه ينبغي أن ينصب التركيز أولاً على التنفيذ وضمان أن تتوفر لدى جميع البلدان القدرة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وقال أحد الممثلين إن بلده من أكبر منتجي ومستخدمي المواد الكيميائية،

وأنة يتخذ عدداً من التدابير للتصدي لمسائل السياسات الناشئة عن طريق استعراض التشريعات والمعايير ذات الصلة، وإجراء بحوث واستقصاءات، وفرض ضوابط صارمة على المنتجات الكيميائية.

١ - الرصاص في الدهانات

٦٤ - عرض ممثل منظمة الصحة العالمية هذا البند الفرعي بناءً على طلب الرئيس، وقال إنه منذ الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية ظل التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص يتابع عدداً من الإجراءات وفقاً لخطة عمله. وبالإضافة إلى ذلك، قدم عدد من البلدان معلومات حكومية موثقة عن حالة الضوابط الخاصة بالرصاص في الدهانات؛ فيما أبلغ ٥٢ من البلدان أن لها قيوداً ملزمة قانوناً بشأن استخدام الرصاص في الدهانات وأبلغ ٢٦ بلداً بأنها ليست لديها تلك القيود، هناك حكومات كثيرة لم تقدم أي معلومات عن حالة الضوابط على الرصاص في الدهانات في بلدانها. وتُحث تلك الحكومات على أن تقدم المعلومات المذكورة دون إبطاء حتى تتسنى المتابعة الدقيقة للتقدم المحرز نحو هدف ٢٠٢٠ المتمثل في القضاء على الرصاص في الدهانات.

٦٥ - وبغية دعم البلدان في الإجراءات التي يمكن اتخاذها بشأن هذه القضايا، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و ٢٠١٤ تنظيم حملات توعية دولية استغرقت أسبوعاً كاملاً بشأن منع التسمم بالرصاص، مع التركيز على القضاء على الرصاص في الدهانات. كما تم تنظيم حلقة عمل بالاقتران مع الاجتماع الثالث للتحالف العالمي تركزت في وضع حدود قانونية للرصاص في الدهانات. وأضاف ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنه بالتعاون مع الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، أُجريت اختبارات في تسعة بلدان لقياس محتوى الرصاص في دهانات الزينة انصبت نتائجها في تكملة البيانات التي جُمعت سلفاً من ٢٨ بلداً آخر.

٦٦ - وقد أدى التحالف العالمي للتخلص من الدهانات المحتوية على الرصاص دوراً فعالاً في تنسيق ودعم الأنشطة وانتفع بنفس القدر من المشاركة القوية من المجتمع المدني. بيد أن الدعم المقدم من المانحين لا يزال غير كاف حتى هذا التاريخ. فهدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في القضاء على الرصاص في الدهانات يمكن تحقيقه، ولكن لا بد من زيادة الدفع، وبخاصة أن بلداناً كثيرة لم تبدأ حتى الآن في التصدي لهذه القضية.

٦٧ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، وصف العديد من الممثلين مشاريع جرى الاضطلاع بها للقضاء على الرصاص في الدهانات من أجل بلوغ هدف عام ٢٠٢٠. وينتظر أن تكون لجميع البلدان، بحلول عام ٢٠٢٠، ضوابط ملزمة قانوناً بشأن الرصاص في الدهانات، وعلى وجه الخصوص دهانات الزينة، التي ساهمت في تعرض الأطفال لها، وأن يتمكن جميع أصحاب مصانع الدهانات من التوقف عن إضافة مركبات الرصاص لمنتجاتهم. بيد أن مختلف الممثلين قالوا إن هناك ضرورة لزيادة السرعة في اتخاذ الإجراءات زيادةً كبيرة، خصوصاً بالنظر إلى أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال هي التي تفتقر في الأساس إلى الضوابط الضرورية الملزمة قانوناً. وكان اعتماد منطقتين لقرارات بشأن الرصاص في الدهانات موضع ثناء، غير أن الممثلين شددوا على الإجراءات الأخرى التي ينبغي أن تتخذها الحكومات لدعم عمل التحالف العالمي والمساهمة في إنجاز هدف ٢٠٢٠، بما في ذلك وضع التشريعات المناسبة، والمساعدة في وضع التوجيهات بشأن إرساء حدود للرصاص في الدهانات، وتنظيم فعاليات للتثقيف وزيادة الوعي واستضافة حلقات عمل إقليمية وتكثيف عملية الرصد، خصوصاً بواسطة قطاع الصحة.

٦٨ - وقال أحد الممثلين، وأيده آخرون، إن الصكوك القانونية غير كافية للتصدي للرصاص في الدهانات نظراً لصعوبة الإنفاذ. ولذا أصبحت زيادة الوعي في أوساط الشرائح السكانية المعرضة للتضرر أمراً حاسماً،

وبخاصة في البلدان النامية حيث يكون الأطفال والعمال في القطاع غير الرسمي هم في خطر بالغ من جراء التعرض. وبالإضافة إلى ذلك يتعين على الشركات أن تتحمل المسؤولية عن القضاء على صناعة الدهانات المحتوية على الرصاص وإدخالها في البلدان النامية وهي ممارسة يقول الممثل أنها غير مقبولة أخلاقياً. ولابد من تنسيق الجهود بين أصحاب الصناعات والمستوردين والمصدرين والباعة لإيقاف إنتاج هذه المنتجات وبيعها واستخدامها.

٦٩ - وقال أحد الممثلين إن التدابير التي ينتظر اتخاذها للتغلب على الثغرات في تنفيذ التحالف العالمي المعني بالقضاء على الرصاص في الدهانات ينبغي أن تشمل تشجيع جهات التنسيق الوطنية للنهج الاستراتيجي والجهات الأخرى على الترويج لبدء إجراء مناقشات وطنية تشارك فيها الوزارات المعنية، وممثلون عن دوائر صناعة الدهانات وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بهدف تناول الأخطار المرتبطة بالرصاص في الدهانات والتدابير الوطنية الممكنة لدورها: وقيام ٧٠ بلداً أو أكثر باعتماد ضوابط ملزمة قانوناً بشأن الرصاص في الدهانات بحلول عام ٢٠١٥، مع الاهتمام بصفه خاصة بالقضاء على الدهانات الزخرفية المحتوية على الرصاص والرصاص في الدهانات المستعملة في التطبيقات الأخرى التي من الأرجح أن تساهم في تعرض الأطفال للرصاص؛ وإتاحة البيانات عن الرصاص في الدهانات لما لا يقل عن ٨٠ بلداً من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بحلول عام ٢٠١٧ باعتبار ذلك خطوة نحو إقامة ضوابط ملزمة قانوناً في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتشجيع المكاتب الوطنية والإقليمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية على العمل النشط في دعم الجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الرصاص في الدهانات.

٢ - المواد الكيميائية في المنتجات

٧٠ - بناءً على طلب الرئيس، قدم ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا البند الفرعي، مشيراً إلى أن البرنامج قد شارك في وضع اقتراح برنامج للمواد الكيميائية في المنتجات منذ الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، إلى جانب فريق للخبراء، بدعم مالي من الدانمرك، والنرويج، والسويد، والمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي. وقد عُمت في عام ٢٠١٣ المسودة الأولى على الفريق التوجيهي للمشروع لإبداء التعليقات، ثم أُعدت مسودة منقحة. وكان الغرض من البرنامج المقترح هو توجيه أصحاب المصلحة بشأن طريقة تبادل المعلومات المفيدة عن المواد الكيميائية بشكل قابل للاستخدام. ومن المقرر بدء مشروع تجريبي في الصين في إطار البرنامج في أوائل عام ٢٠١٥، بهدف العمل مع سلسلة إمدادات أصحاب المصلحة وغيرهم في قطاع المنسوجات لهذا البلد. وقد التُمت تعليقات من الفريق العامل على المسودة الحالية (SAICM/OEWG.2/INF/11) قبل مواصلة تنقيحها وإعداد مسودة نهائية في حلقة العمل المقرر عقدها قبل الدورة الرابعة للمؤتمر. وقد ينظر الفريق العامل أيضاً في مسائل ذات صلة من قبيل الترتيبات المؤسسية، وتأثيرات الموارد، وكيفية إدماج البرنامج المقترح في المبادرات القائمة ذات الصلة، وكيفية إشراك الكثير من مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين.

٧١ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد عدة ممثلين أهمية المواد الكيميائية في المنتجات واقتراح البرنامج للنهج الاستراتيجي، نظراً لأن الشفافية وزيادة المعلومات عن المواد الكيميائية ذات الخطورة المحتملة في المواد المستخدمة يومياً تُعد حاسمة لحماية صحة الإنسان، خاصة في البلدان النامية حيث يؤدي الافتقار إلى المعايير والضوابط غالباً إلى تعرض السكان الضعفاء، مثل الأطفال. ورحب عدة ممثلين بحلقة العمل من أجل الانتهاء من مسودة اقتراح البرنامج؛ ووصف أحدهم مزايا معرفة المواد الكيميائية الموجودة فعلياً في المنتجات واقتراح ضرورة

تنقيح آلية الإبلاغ في اقتراح البرنامج بشكل جوهري أو حذفها كلية. وطالب ممثل آخر بإتاحة الفرصة لمناقشة كيف يمكن مواصلة تعزيز اقتراح البرنامج بشأن النواحي العملية لتنفيذ البرنامج.

٧٢ - وقال عدة ممثلين إن صناعة المواد الكيميائية تقوم بدور رئيسي في ضمان تدفق المعلومات ذات الصلة على نطاق سلسلة الإمداد وللمستهلكين. ولدى الصناعة بروتوكولات وآليات موسعة لتقاسم المعلومات، ولكن توسيع الأسواق العالمية يؤدي إلى ظهور تحديات، ويلزم قيام تعاون أكبر بين مختلف قطاعات الصناعة. واقترح أيضاً أنه ينبغي أن يعتمد البرنامج المقترح على المبادرات القائمة، وينبغي تنقيحه بالتشاور مع الصناعة لكي يكون قابلاً للتنفيذ.

٧٣ - وقال ممثل آخر إن المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات ضرورية لأصحاب المصلحة سواء داخل أو خارج سلسلة الإمدادات، وأن اقتراح البرامج يوفر إرشادات قيمة بشأن توليد هذه المعلومات وتقاسمها واستخدامها. وعلاوة على ذلك فإن ثمة مبدأ رئيسي في إدارة المواد الكيميائية يتمثل في حق الجمهور في المعرفة، وللمستهلكين دور هام بشأن الإفصاح عن المعلومات فوق الشروط التنظيمية، فهم، بتوقعاتهم الكبيرة، يطالبون بشكل متزايد بأن يكونوا أكثر وأفضل اضطلاعاً على المعلومات، وأن يكون لديهم منتجات أكثر استدامة ونظافة. غير أن من الواضح أن بوسع الشركات في البلدان النامية التي تتسم تشريعاتها بالضعف أو عدم الملاءمة، أن ترجى اتخاذ الإجراءات إذا لم تفرض الحكومات عليها فعل ذلك. وقال نفس الممثل إن المعلومات عن المواد الكيميائية المرتبطة صحة وسلامة البشر والبيئة ينبغي ألا تعتبر معلومات سرية. وقد أعاققت هذه الادعاءات بالسرية عندما يتعلق الأمر بالمواد الكيميائية التي تثير قدراً كبيراً من القلق، جمع البيانات الضرورية بشأن المحتوى الكيميائي للمنتجات. ودعا ممثل آخر، كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، الصناعة إلى توفير المعلومات مثل المعلومات التي من النوع الذي يتوافر في أوراق بيانات السلامة، قائلاً إن البلدان في إقليمه يحتاجون إلى هذه المعلومات على نحو عاجل في ضوء الواردات من المنتجات مثل لعب الأطفال التي تحتوي على مواد كيميائية تعرض الأطفال لمخاطر.

٧٤ - وأبلغ ممثل الصين أن بلده يعكف حالياً على تنفيذ مشروع رائد. وسيتم إجراء دراسة استقصائية للمواد الكيميائية التي تستخدم في صناعة الصباغة حيث أن الكثير منها يماثل تلك المستخدمة في صناعة النسيج. وقال ممثل آخر إن أصحاب المصلحة داخل سلسلة الإمدادات وخارجها يجب أن يكونوا جزءاً من العملية التي اقترحتها برنامج المواد الكيميائية في المنتجات. وأكد المتحدثون الآخرون أهمية المشروع الرائد قائلين إنه سيوفر بيانات مفيدة ويساعد في زيادة الاهتمام بالبرنامج على النطاق العالمي في أوساط الشركات والموردين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

٣ - المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

٧٥ - لدى تقديم هذا البند الفرعي بناء على طلب الرئيس، بين ممثل اليونيدو الأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو، والتي تتم من خلال شراكات مع برنامج البيئة ومرفق البيئة العالمية والمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل وغيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين فيما يتعلق بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، بما في ذلك نظم الإدارة المستدامة للنفايات الإلكترونية ("النفايات الإلكترونية")، والترويج لخطط الجمع المستدامة وخطط إعادة التدوير، والمشروعات الرائدة في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وسوف تبرز مناسبة جانبية على هامش هذا الاجتماع الفرص والتحديات فيما يتعلق بالنفايات الخطرة مع التركيز على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٧٦ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، رحب العديد من الممثلين، من بينهم اثنان تكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، بالأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية في مجال النفايات الإلكترونية، وأكدوا التأثيرات الضارة غير التناسبية للنفايات الإلكترونية في البلدان النامية وعلى الأطفال والفئات المستضعفة الأخرى. وقال أحد الممثلين إنه على الرغم من أن البلدان النامية هي الأكثر تعرضاً لمخاطر المواد الخطرة من الأجهزة الكهربائية، هناك كميات كبيرة من النفايات الإلكترونية لا تؤخذ في الاعتبار حتى في البلدان المتقدمة. وقال ممثل آخر، تكلم نيابة عن مجموعة من البلدان، إنه يتعين على منظمة الصحة العالمية تعزيز التعاون مع القطاع الصحي لحماية الأطفال من المواد الخطرة.

٧٧ - وقال أحد المنسقين الإقليميين إنه في حين أن بعض البلدان قد وضع تشريعات لمعالجة النفايات الإلكترونية، ما زال الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود. ومن الضروري تجنب التعرض للمواد الكيميائية الخطرة خلال تفكيك الأجهزة الإلكترونية الذي يؤثر في العمال في البلدان النامية ويتطلب تعاوناً بين طالبي العمل وأصحاب الصناعات الذين ينبغي أن يتحملوا المسؤولية عن إنتاج الأجهزة التي تحتوي على مواد خطرة.

٧٨ - وقال أحد الممثلين، متكلماً باسم مجموعة من البلدان، إن عقد حلقة عمل عالمية ثانية بشأن النفايات الإلكترونية يمكن أن يساهم في تحقيق النتائج المتوقعة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وأنه من المهم، مع ذلك، السعي بالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية بازل، لتحديد ما إذا كان ينبغي أن تُعقد مثل هذه الحلقة قبل الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل أو بعده، حيث أن تلك الاتفاقية تتعامل على نطاق واسع مع النفايات الإلكترونية وينبغي أن يتم تنسيق تام بين الاجتماع وحلقة العمل من جل مضاعفة الفائدة. وحذر عدد كبير من الممثلين من ازدواجية العمل من جانب اتفاقية بازل والهيئات الأخرى التي تتعامل مع النفايات الإلكترونية.

٧٩ - وأشارت ممثلة إحدى الجهات إلى أن تلبية أهداف عام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالنفايات الإلكترونية تظل ممكنة إذا تم تنفيذ التوصيات التي صدرت عن المناقشات وحلقات العمل السابقة التي عُقدت في المنطقة. وأنه من المهم أن يضع المصنعون خططاً عالمية موحدة وأن تُدرج الجماعات ذات المصلحة العامة في جميع حلقات العمل العالمية بشأن المواد المتعلقة بالمنتجات الإلكترونية. وأوضحت أن مصطلح "النفايات الإلكترونية" قد نوقش على نطاق واسع، بالنظر إلى أن المنتجات المنتهية الصلاحية غالباً ما تُنقل بغرض إصلاحها أو إعادة تدويرها. وأعربت عن أملها في أن ترى ظهور نتائج طيبة في شكل أنشطة قابلة للتنفيذ في هذه القضية بين ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٨٠ - وأكد العديد من الممثلين على أهمية تبادل وتطبيق أفضل الممارسات، وأشار أحد الممثلين إلى أفضل الممارسات المذكورة في التجميع الذي أعدته الأمانة (SAICM/OEWG.2/INF/14) التي يمكن بالفعل تنفيذها. وأشار أحد الممثلين إلى أن مشبطات اللهب لم تؤخذ في الاعتبار في تجميع أفضل الممارسات.

٨١ - أبرز أحد الممثلين أهمية تصميم المنتجات الخضراء في جميع أنحاء خطوط الإنتاج، مُشيراً إلى أنه إذا تم أخذ منتجات النفايات الخطرة في الاعتبار في العمليات الرئيسية من سلسلة التصنيع، فإنها تصبح أقل خطراً في عمليات التصنيع الفرعية وفي المنتجات المنتهية الصلاحية.

٨٢ - وسرد ممثل مركز تنسيق أفريقيا التابع لاتفاقية بازل الأنشطة التي نفذها المركز في مجال إدارة المواد الخطرة. فهناك برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي مكن العديد من بلدان غرب أفريقيا من وضع خريطة سلاسل التصنيع والإنتاج وبعد ذلك من التعرف على المواد الخطرة التي قد يتعرضون لها عند تفريغ النفايات الإلكترونية. وسيكون

هناك مزيد من المناقشة، في الحدث الجاني، التي تحتوي عليها السلع الإلكترونية والكهربائية المنتهية الصلاحية. وأشار إلى أن ثمة حاجة إلى المزيد من الأنشطة والجهات الفاعلة في هذه المنطقة. وأشار أيضاً إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ التي تتضمن إشارة إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر. وفي اعتقاده أن الاقتصاد الأخضر لا يمكن الوصول إليه دون الكيمياء الخضراء والتقييم الأخضر للمنتجات الكهربائية والإلكترونية.

٨٣ - وأوضح ممثل آخر التدابير المعمول بها في بلاده، قائلاً إن معظم الصناعات تتقيد بتعليمات الاتحاد الأوروبي بشأن استخدام المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات الإلكترونية الجديدة. وأنه تم ترويج لشراء المنتجات الخضراء في القطاع العام، مع توسعة نطاقه ليشمل القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات الطوعية المتفق عليها في ريو+٢٠ ستصبح قريباً إلزامية.

٤ - التكنولوجيا النانوية والمنتجات النانوية المصنعة

٨٤ - وقال ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، عند تقديمه هذا البند الفرعي بناء على طلب من الرئيس، إن القرار ٢/٣ هاء الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية يدعو المنظمات الدولية ذات الصلة إلى وضع إرشادات ومواد للتدريب وتعزيز قدرة أصحاب المصلحة على الإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة. وأضاف أن المعهد أطلق بتمويل من الحكومة السويسرية جولتين من حلقات العمل بشأن الاستخدام الآمن للمواد المتناهية الصغر، حيث ستعرض نتائج الجولة الثانية على الدورة الرابعة للمؤتمر. وأردف يقول إن المعهد ملتزم بالعمل مع الشركاء على جميع المستويات لبناء قدرات للتغلب على التحديات المستقبلية في مجال المواد النانوية، رهنأ بتوفر الموارد.

٨٥ - وأشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مستكملاً التقديم، إلى أن دور منظّمته في شراكتها مع المعهد يكمن في وضع نُهج عالية الجودة، وقائمة على العلم ومتحانسة داخلياً لتقييم الخطر الذي تشكله المواد النانوية المصنعة. وأضاف أن منظّمته أوصت في عام ٢٠١٣ بأن تقوم البلدان بتطبيق الأطر التنظيمية الحالية للإدارة السليمة للمواد المتناهية الصغر. وفي حين تلاحظ المنظمة أنه يمكن تطبيق معاييرها الحالية بصورة مناسبة فيما يتعلق بالمواد النانوية، إلا أنها ترى ضرورة تكيف بعض النظم مع الخصائص المحددة لهذه المواد. وبالتالي فإن منظّمته سوف تواصل استعراض المنهجيات القائمة والوقوف على الثغرات في المعرفة. وأشار إلى أنه سيتم طرح تقرير في عام ٢٠١٥ عن التكنولوجيات الخاصة بالتخلص من المواد النانوية ومعالجتها.

٨٦ - وقدم ممثل تايلند ورقة اجتماع تتضمن عناصر مشروع قرار يُرْمَع تقديمه إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة للنظر فيه؛ ويذكر القرار المقترح، ضمن جملة أمور، بالولاية المذكورة في القرارين ٤/٢ و ٢/٣ بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، ودعا إلى الاستمرار في تنفيذ القرارين المذكورين، مع تركيز خاص على تبادل المعلومات، وعلى التوجيهات التقنية والتنظيمية ومواد التدريب وعمل لجنة الأمم المتحدة الفرعية للخبراء المعنية بالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها فيما يتعلق بمدى قابلية تطبيق معايير النظام المنسق على التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة. وتحتوي ورقة الاجتماع على مقترحات قدمتها العديد من الحكومات وتنظيمات المجتمع المدني بشأن وضع سياسات وبرامج أوصى بها المعهد لمعالجة مسألة التكنولوجيات النانوية على المستوى الوطني وتشجيع أصحاب المصلحة على تنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل العالمية.

٨٧ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب معظم الممثلين الذين تكلموا عن شكرهم لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجميع أصحاب المصلحة والمنظمات العاملة في مجال تحسين الإدارة السليمة للمواد المتناهية الصغر. وأعرب الكثيرون منهم عن تأييدهم لما ورد في ورقة الاجتماع في هذا الصدد، كما أعربوا عن دعمهم للعمل الذي يجري تنفيذه تمشياً مع توصيات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة.

٨٨ - وقال العديد من الممثلين أيضاً إن هناك حاجة إلى تعزيز الشفافية والإقرار بحق المستهلكين في الحصول على المعلومات بشأن المخاطر والتأثيرات المترتبة على صحة الإنسان من جراء التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية. وفي هذا السياق، قال جميع الممثلين تقريباً إن هناك حاجة إلى زيادة التوعية وتبادل المعلومات والمعارف من أجل تعزيز الاستخدام الآمن والتنمية المسؤولة للتكنولوجيات والمواد النانوية. ودعا أحد الممثلين إلى اتخاذ قرار آخر بشأن وضع إطار قانوني للمواد النانوية، نظراً لتأثيرها على الصحة وضرورة توعية المستهلكين. وقال ممثل آخر إن هناك حاجة إلى تصميم تقييم للمخاطر على أساس علمي للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية.

٨٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أكد العديد من الممثلين، من بينهم ممثل تكلم نيابة عن مجموعة من البلدان، على أهمية وضع مبادئ توجيهية تقنية وقانونية للاستخدام الآمن للمواد النانوية، الأمر الذي سيضطلع بدور حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكي ينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة. وفي هذا الصدد، أكد أحد الممثلين على الاقتراح الوارد في النص الموضوع بين قوسين في ورقة الاجتماع الذي يدعو الأمانة إلى تجميع المبادئ التوجيهية القانونية والفنية بشأن الإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية وإتاحتها للدورة للاسترشاد بها.

٩٠ - وسأل أحد الممثلين عما إذا كان ينبغي للأمانة إعداد أوراق عن جمع المعلومات بشأن التوجيه للعمليات التنظيمية المتعلقة بتكنولوجيا النانو، مثلما أُقترح في ورقة الاجتماع، نظراً للمطالب المتنافسة في ظل الوقت المحدد للأمانة ونظراً لأن القرار لن يتم البت فيه حتى موعد انعقاد الدورة الرابعة.

٩١ - ولفت ممثل الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية الانتباه إلى مؤتمر الكيمياء الخضراء الذي عقده الاتحاد في ٢٠١٤ لرفع مستوى الوعي بتكنولوجيا النانو الخضراء لتعزيز الاستدامة البيئية وتعزيز استخدامها الآمن والمسؤول. ومن المقرر أن يُعقد مؤتمر آخر من هذا القبيل في ٢٠١٦، وسوف يتم إصدار منشور للاتحاد في المستقبل القريب لتيسير تبادل المعرفة في مجال سلامة تكنولوجيا النانو.

٩٢ - وتساءل أحد الممثلين عما إذا كان اعتماد قرار جديد بشأن التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية أمراً ضرورياً، قائلاً إن القرارين ٢/٣ و ٤/٢ يقدمان ما يكفي من إرشادات. ورداً على ذلك، قال ممثل آخر إنه لضمان إحراز التقدم لا بد من تعزيز الأنشطة التي أوصت بها القرارات السابقة، وتحديد الولاية والتعجيل بتنفيذ العناصر المقترحة في القرارات السابقة.

٩٣ - واتفق الفريق العامل على إنشاء فريق اتصال تشارك في رئاسته السيدة شيريل بيلارد (كندا) والسيد محمد الخشاشنة (الأردن) يكلف باستعراض وإكمال ورقة اجتماع تحتوي على عناصر لمشروع قرار عن الأعمال اللاحقة بشأن المواد النانوية المصنعة والتكنولوجيا النانوية تقدم إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية للنظر فيها في دورته الرابعة.

٩٤ - وعقب ذلك، أورد الرئيس المشارك لفريق الاتصال أن الفريق توصل إلى اتفاق حول صيغة منقحة للعناصر المقترحة لمشروع قرار للمؤتمر مع إبقاء بعض النصوص بين الأقواس المعقوفة للدليل على أنها لم تحظ باتفاق عليها. وأقر الفريق العامل العناصر، بصيغتها المنقحة بواسطة فريق الاتصال، لعرضها على المؤتمر للنظر

فيها في دورته الرابعة. وترد العناصر التي أقرها الفريق العامل في المرفق الرابع لهذا التقرير، وتعرض بالصورة التي قدمت بها بدون تحريرها رسمياً.

٥ - المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء

٩٥ - عند تقديم هذا البند الفرعي، عرض ممثلو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية لمحة عامة عن أنشطة كل من هذه المنظمات في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالمواد الكيميائية، في مجال المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء، لافتين الانتباه إلى تقارير كانت منظماتهم قد نشرتها وخطة عمل مشتركة تضمنت تنظيم حلقات عمل إقليمية لزيادة الوعي، وتبادل المعارف وتحديد الثغرات في السياسات التي ينبغي معالجتها لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ (SAICM/OEWG.2/INF/23). ومن بين الأمثلة التي استشهد بها، أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشأ فريقاً استشارياً معنياً بالمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء، وهو يقوم حالياً بإعداد مشروع لتوفير المعلومات عن هذا الموضوع؛ وأن منظمة الصحة العالمية عقدت اجتماعاً للخبراء بغرض تبادل الخبرات في منهجيات تقييم المخاطر الصحية، بما في ذلك بناء القدرات في القطاع الصحي؛ أما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي كانت تخطط لتطوير أدوات لتحديد اختلال الغدد الصماء، فهي تواصل عملها في وضع منهجيات متجانسة لاختبار آثارها على صحة الإنسان والبيئة.

٩٦ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب الحاضرون عن تقديرهم بوجه عام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهما من المنظمات الدولية العاملة في مجال المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء على عملها في عرض أحدث المعلومات عن هذا الموضوع. وحث ثلاثة ممثلين، من بينهم اثنان تكلماً باسم مجموعة من البلدان، المنظمات ذات الصلة على تنسيق الجهود وتسريعها في مجالات منها وضع قائمة بالمواد المعروفة أو المحتمل أنها مسببة لاختلالات الغدد الصماء؛ وإجراء دراسات الرصد في بلدان مختارة في جميع المناطق؛ وتعميم أفضل الممارسات للحد من استخدام المواد الكيميائية وتشجيع التحول إلى بدائل أكثر أماناً وإلى بدائل غير كيميائية. وأوصى ممثلان اثنان بأن تشمل هذه الجهود أيضاً تقديم المساعدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في مجال وضع السياسات المستنيرة والحملات الكبيرة للتوعية العامة، بما في ذلك الوصول إلى الفئات الضعيفة. وشددوا أيضاً على أهمية إشراك متخصصين مهنيين في الغدد الصماء في العمل على تنفيذ النهج الاستراتيجي، بما أنهم يملكون المعرفة والخبرة لتحديد الخصائص الرئيسية للمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء وتأثيرها على جسم الإنسان والنظر فيها.

٩٧ - وصف ممثلان ما أسمياه الخواص الرئيسية للمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء التي ينبغي نظرها، وهي أن قد يكون لهرمون واحد تأثيرات متغيرة في أوقات وأماكن مختلفة في الجسم خلال النمو وبدرجات مختلفة من الحساسية مما يتطلب ترتيب أولويات النقاط النهائية الحساسة ذات القدرة على التنبؤ لتفسير تحديد العناصر المسببة لاختلالات الغدد الصماء، وأن الهرمونات تؤثر في التركيزات الشديدة الانخفاض مما يقتضي أخذ تأثيرات الكمية المتناهية الصغر في الاعتبار بصورة منتظمة، وأن التدخل الكيميائي بإجراءات هرمونية خلال مرحلة النمو المبكرة قد يكون له تأثيرات طويلة الأجل بل وربما تكون دائمة، وهي عوامل قد يستغرق ظهورها عدة سنين، ويمكن أن تهيئ مسبات اختلالات الغدد الصماء الجسم لتكيف خاطئ.

٩٨ - وقال ممثلان، تكلم أحدهما نيابة عن مجموعة من البلدان، إنه من الضروري معالجة الثغرات الكبيرة القائمة على صعيد الفهم العلمي ومنهجيات اختبار المواد الكيميائية وتقييمها، مع تأكيد أحدهما على أن الجهود الرامية إلى تنظيم المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء على المستوى الوطني لا تزال في مراحلها المبكرة، وأن العمل المستقبلي في إطار النهج الاستراتيجي ينبغي أن يتجنب مخاطر تكرار تلك الجهود أو إجهاضها.

٩٩ - وأعرب الحاضرون عن تقديرهم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على إنشاء فريق استشاري معني بالمواد الكيميائية المسببة لاختلالات لعمل الغدد الصماء، في إطار مساهمته في خطة العمل المشتركة في البرنامج المشترك بين المنظمات، والتي وفقاً لأحد الممثلين يجب أن تكون شاملة ومثلة لآراء أكبر عدد من أصحاب المصلحة، وعلى تنظيم حلقات عمل إقليمية.

١٠٠ - ودعا أحد الممثلين إلى القيام بأنشطة عديدة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء، بما في ذلك إصدار قائمة في عام ٢٠١٥ يجري تحديثها بانتظام عن كل مادة من المواد الكيميائية ومصادر التعرض المأخوذة من تقرير حالة العلم المشترك بين برنامج البيئة ومنظمة الصحة العالمية، ورصد الدراسات المتعلقة بالمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء في ٣ إلى ٥ بلدان من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة الأربعة بحلول عام ٢٠١٨، واستشارة الوعي من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، بما في ذلك الإرشادات للفئات المستضعفة، والعاملين المهنيين في العناية الصحية فيما يتعلق باستخدامات المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء والتأثيرات الصحية، وتلوث البيئة، وحماية الجسم البشري والبدائل، بما في ذلك البدائل غير الكيميائية، وأن يتم قبل عام ٢٠١٨ جمع ونشر أفضل الممارسات المتاحة عن خفض استخدام المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء والبالغة ٢٠ مادة، بما في ذلك البدائل المأمونة، والبدائل غير الكيميائية وإدارة المخاطر، وتحديد الثغرات في التشريعات القائمة، واعتماد سياسات قوية تنظيمية وخاصة بالصحة العامة وحماية البيئة تستند إلى فهم للكيفية التي تعيق بها المواد الكيميائية الفسيولوجيات العادية بحلول عام ٢٠٢٠ في ما لا يقل عن ٣ إلى ٥ بلدان من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة، وإقامة شبكة لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من تقاسم المعلومات، والتعاون بشأن الممارسات الفعالة لوضع التدابير التنظيمية وتنفيذها وإنفاذها لخفض التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء، وضمان الامتثال للتشريعات القائمة مع تقاسم ما لا يقل عن ١٥ بلداً المعلومات من خلال الشبكة بحلول عام ٢٠٢٠، والتعاون مع مشروع المواد الكيميائية في مرحلة الإنتاج لتحديد احتياجات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء بحلول عام ٢٠١٩، وتستكمل قبل ٢٠١٨ دراسات الحالة المشار إليها في قرار المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية رقم ٢/٣ وأو بشأن مبيدات الآفات والمنسوجات ومنتجات الأطفال، ومواد البناء، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، وتحديد المواد الكيميائية المحتملة أن تسبب اختلالات في الغدد الصماء وتأثيراتها الصحية، وتوثيق تعرض البشر، والكشف عن الثغرات في السياسات التنظيمية والقائمة، وإبراز أفضل الممارسات المتاحة للاستعاضة عن المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء، والإبلاغ المنتظم عن الإجراءات المشار إليها أعلاه في الاجتماعات الإقليمية المعنية بالنهج الاستراتيجي، والاجتماعات المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية، والدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية.

باء - مسألة سياساتية ناشئة جديدة مقترحة ينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة: الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة

١٠١- ولدى تقديمه هذا البند الفرعي، لفت ممثل الأمانة الانتباه إلى موجز مقترح قدمته حكومتا بيرو، وأوروغواي والجمعية الدولية للأطباء المعنية بالبيئة لتعيين ملوثات صيدلانية مقاومة للتحلل في البيئة كمسألة ناشئة جديدة للسياسات لبحثها من جانب المؤتمر في دورته الرابعة (أنظر SAICM/OEWG.2/7)، كما لفت الانتباه إلى معلومات إضافية تُقدم في ملف (أنظر SAICM/OEWG.2/INF/15) توضح آراء مقدمي المقترح بشأن كيف أن المواد محل البحث ينطبق عليها تعريف مسألة سياسات ناشئة في إطار النهج الاستراتيجي، مع ملاحظة أن الأخيرة قد نُقحت بما يتماشى مع التعليقات التي وردت. وقد دُعي الفريق العامل، تمشياً مع الوسائط الخاصة بمثل هذه التعينات الموضحة في مرفق المقرر ٤/٢، لاستعراض المسألة وبحث ما إذا كان اتخاذ عمل تعاوني أمراً مناسباً، وما إذا كان ينبغي إدراج المسألة في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة للمؤتمر، وما إذا كان ذلك مهماً للاستراتيجية الجامعة للسياسات ولخطة العمل العالمية، وما إذا كان ينبغي الطلب إلى مقدمي المقترح إعداد موجز بالحالة الحالية لهذه المسألة لكي تُبحث أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر.

١٠٢- قدم ممثلو بيرو، وأوروغواي والجمعية الدولية للأطباء المعنية بالبيئة عروضاً توضح الإجراء الذي أُنْبِغ في إعداد هذا المقترح وإبراز هواجسهم فيما يتعلق بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة: أي حقيقة أن تلك المواد تشترك في خصائص متشابهة، وتُحدث تأثيرات بيئية للملوثات الأخرى المقاومة للتحلل والمواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء، ولكنها لم يتم تناولها من جانب أي لوائح أو اتفاقيات، وأن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تفتقر إلى القدرات التقنية، بما في ذلك المعدات المخبرية، لتحديد وجود هذه الملوثات في المياه السطحية؛ وأنه نظراً لعدم وجود الرصد على المستوى القطري، والإقليمي والعالمي، فإن المعلومات المتوفرة ضئيلة للغاية بحيث لا يمكن أن تتأسس عليها إجراءات فعالة لحل مشكلة يمكن أن يترتب عليها نتائج خطيرة على صحة البشر والبيئة. وقال الممثلون الثلاثة جميعهم إنه في ضوء مشاوراتهم الموسعة مع أصحاب المصلحة وخبرتهم على الأرض، فإن مسألة الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة تفي بمعايير الإدراج في جدول أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر، وحثوا الفريق العامل على اعتماد مقترحهم لكي تبحثه الدورة الرابعة.

١٠٣- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم الإعراب عن التقدير والدعم بصفة عامة للمُقترح لكونه يتوافق مع عمل النهج الاستراتيجي. وصرح الكثير من الممثلين، الذين أيدوا وأسهبوا في محتوى الوثائق والعروض، بأن الأمر يحتاج إلى المزيد من البحوث لتحديد النطاق الحقيقي للتهديد المحتمل الذي يحيق بالبيئة ورفاه الإنسان وسلامة الحيوان بسبب التخلص غير المنظم من المواد المصممة لاستخدامها في الجسم البشري. وكما أوضحت الأمثلة التي قدمها أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، فإن الخطر في أفريقيا كبير، وأن تلك القارة في أمس الحاجة إلى المساعدة. وقال أحد الممثلين إن من المهم حصر ورصد وجود المنتجات الصيدلانية في البيئة، مع التركيز بصفة خاصة على الاختلافات الإقليمية. وقال العديد من الممثلين إن هذه المسألة تُثير قلقاً عالمياً، وأكدوا على أن أهمية المعرفة المتعمقة حاسمة لصنع القرارات الرشيدة وقال أحدهم، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، بأن ذلك مهم للغاية من أجل تحقيق غاية ٢٠٢٠.

١٠٤- وقال العديد من الممثلين، من بينهم ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، بأنه نظراً لاتساع نطاق التأثيرات المحتملة الناتجة عن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، فإنه من المهم تشجيع أوجه التآزر المشتركة بين القطاعات والمشاركة بين المنظمات وتشجيع التعاون، وإن كان أحد الممثلين قد أعرب عن

تحوطه بشأن الحاجة إلى تفادي الازدواجية. وتساءل ممثلان عما إذا كان النهج الاستراتيجي هو أفضل المناير للتعامل مع قضايا الصحة. واقترح ممثل آخر يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، إعطاء الدور الرائد في ذلك إلى منظمة الصحة العالمية للتركيز على مجموعة محدودة من الإجراءات التي يمكن السعي لإحراز تقدم فيها على الصعيد العالمي في المدى القريب. وقالت ممثلة إحدى البلدان إن بلدها على استعداد لدعم عملية تحديد الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة باعتبارها من مسائل السياسات الناشئة إذا كانت الأنشطة المقترحة تتسق مع نطاق النهج الاستراتيجي على النحو الوارد في استراتيجية السياسات الشاملة.

١٠٥- وعقب مناقشاته، اتفق الفريق العامل على أن يناقش فريق الاتصال المنشأ للنظر في التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية والمواد الصيدلانية المصنعة المقترح المتعلق بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، بغرض عرضه على المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية للنظر فيه في دورته الرابعة.

١٠٦- وعقب ذلك قدم الرئيس المشارك لفريق الاتصال ورقة اجتماع تتضمن مقترحاً منقحاً. ووافق الفريق العامل على المقترح لعرضه على المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية للنظر فيه في دورته الرابعة. ويرد المقترح بالصيغة التي وافق عليها الفريق العامل في المرفق الخامس بهذا التقرير حيث يقدم بالصيغة التي قدم بها دون أي تحرير رسمي.

جيم - المسائل الأخرى ذات الأهمية

١ - المواد الكيميائية البيروفلورية

١٠٧- ولدى تقديمه هذا البند، قدم ممثل الأمانة موجزاً مختصراً للتقدم المحرز في إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً، مؤكداً على دور الفريق العالمي للمواد الكيميائية البيروفلورية. وأضاف ممثلاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اللتان أنشأتا هذا الفريق، تفاصيل بشأن عمله في الآونة الأخيرة: فقد أصدر مؤخراً ورقة تجميعية بشأن المواد الكيميائية البيروفلورية، والمتعددة الفلورة وفي عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤ عُقدت أربع حلقات تدارس على الإنترنت بشأن الموضوعات الواردة في كل فصل من فصول التقرير، وكان يعمل في تقرير عن مدى تُحج تقليل المخاطر للمواد الكيميائية البيروفلورية؛ وأنه يقوم حالياً بجمع البيانات بشأن أرقام انبعاثات المواد الكيميائية البيروفلورية على مستوى العالم وذلك لتحديد مواضع وجود الثغرات، وأوجه عدم اليقين التي تكتنف تدابير جمع البيانات، وأنه يبحث الآن عن بدائل للمواد الكيميائية البيروفلورية، مستفيداً من أعمال اتفاقية استكهولم. كما كان الفريق حريصاً أيضاً على الترحيب بالأعضاء الإضافيين، وبخاصة من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٠٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قدم العديد من الممثلين، من بينهم ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، الشكر إلى الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية لما قام به من أعمال. وشجع ممثل، يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان هذا الفريق على مواصلة توسيع عضويته بقدر الإمكان، وذلك لزيادة الوعي، ولتيسير تقاسم خبرات الانتقال إلى البدائل، ولتقديم التوجيهات بشأن تُحج تقليل المخاطر، وبصفة خاصة لفائدة البلدان النامية. وقال أحد الممثلين إن دوائر الصناعة تهم بشدة بهذا الموضوع ولكنها ترى أن البدائل غير المفلورة التي اكتشفت حتى وقتنا هذا لا يتم إنتاجها على نطاق يكفي الأغراض الصناعية. ومع ذلك، فإن الشركاء الصناعيين ليس من دوائر صناعة المواد الكيميائية فقط وإنما أيضاً من قطاعات منتجات المنسوجات ومنتجات تيسير العمل تجري بحوثاً مشتركة في الوقت الراهن.

١٠٩- وأعرب أحد الممثلين، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، عن قلقه مما أسماه عدم الشفافية، وتوافر البيانات ذات الصلة، وكذلك ما يتعلق بالتطبيقات الواسعة النطاق للمواد الكيميائية البيروفلورية. وأضاف بأن أحد التقارير قد أشار إلى تركيزات المواد الكيميائية البيروفلورية التي اكتُشفت في أمصال الأمهات ومياه الشرب في أحد البلدان الأفريقية، الأمر الذي أبرز مدى العجالة التي ينطوي عليها هذا الوضع. وأضاف أن هناك حاجة إلى تحسين جمع البيانات، وزيادة الوعي في أفريقيا، وحث الشركاء الصناعيين على تحمل مسؤولية أكبر، وأن يتحولوا إلى البدائل الأكثر أماناً. وقال أحد المشاركين إن هناك شواهد متزايدة تدل على أن المركبات الكيميائية البيروفلورية القصيرة السلسلة تسبب مشاكل خطيرة على الصحة والبيئة، وأن عدداً من بائعي الملابس بالتجزئة وموردي المنسوجات والمجمعات التجارية الكبيرة قد التزمت بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية الخطيرة (بما في ذلك جميع المواد الكيميائية البيروفلورية الطويلة السلسلة والقصيرة السلسلة) وجميع منتجاتها من المنسوجات والأجهزة وذلك في مواعيد نهائية محددة على أساس اعتبارات من بينها المبدأ التحوطي. وقد قامت شركتان تجاريتان فعلاً بالقضاء كلياً من جيع المواد الكيميائية البيروفلورية (بما في ذلك جميع المواد الكيميائية البيروفلورية القصيرة السلسلة) من جميع منتجاتها. كما أن إصدار بيان أكثر وضوحاً حول هذه المسألة في إطار النهج الاستراتيجي (بما في ذلك فيما يتعلق بتطبيق المبدأ التحوطي، الذي سيساعد في ضمان ألا تستبدل مجموعة مواد كيميائية إشكالية بمجموعة إشكالية أخرى لا غير) من شأنه أن يبين لدوائر الصناعة أن المواد الكيميائية الخطيرة ليس لها مكان في المجتمع المستدام، وأنه يمكن بدورها أن تدفع عملية التحديد والإبداع نحو البدائل الأكثر أماناً.

١١٠- أبرز العديد من الممثلين، من بينهم ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، الفرق بين المواد الكيميائية البيروفلورية طويلة السلسلة والمواد الكيميائية البيروفلورية القصيرة السلسلة؛ وأشار جميع الذين تناولوا الكلمة إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير لتقليل المركبات الطويلة السلسلة سواء في التصنيع أو في المنتجات الكيميائية. وقال ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان أنهم يعتقدون أن المواد الكيميائية البيروفلورية القصيرة السلسلة قد تكون أقل قدرة على التراكم أحياناً. وجادل ممثل آخر بقوله إن البحوث الجيدة التي أُجريت حول المركبات القصيرة السلسلة قليلة للغاية وأضاف أن هناك دلائل متزايدة على أن المواد الطويلة السلسلة والمواد القصيرة السلسلة تشترك في خصائص خطيرة مماثلة ولاحظ أن وكالة البيئة الألمانية الفيدرالية قد أصدرت حكماً بالفعل بأن المواد الأخيرة ليست بالبدائل الصديقة للبيئة نظراً لارتفاع قدرتها على الاستقرار وإمكاناتها لتلويث مياه الشرب. وطلب أحد الممثلين إلى النهج الاستراتيجي وإلى منظمة الصحة العالمية التشديد بدرجة أكبر على التأثيرات المسرطنة في جدول أعمال المواد الكيميائية البيروفلورية، حيث أن هناك نقصاً دائماً في الوعي بمخاطرها بين مستخدمي مثل هذه المواد الكيميائية.

٢ - مبيدات الآفات الشديدة الخطورة

١١١- ولدى تقديمه هذا البند، عرض ممثل منظمة الأغذية والزراعة مذكرة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة (أنظر SAICM/OEWG.2/10)، وقال إنه ينبغي ألا يقتصر توجيه الانتباه على مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، بل ليشمل جميع مبيدات الآفات طوال دورات حياتها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم بنوداً ذات صلة من ورقة المسائل الرئيسية (أنظر SAICM/OEWG.2/INF/5). وقال إن الحكومات أن أرادت تحقيق غايتها بحلول ٢٠٢٠ عليها أن تتخذ تدابير بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة وأن تُتبع ذلك بالإنفاذ، وأنها ستحتاج إلى تعاون مشترك بين القطاعات، بما في ذلك بين قطاعي الزراعة والصحة، الممثلة تمثيلاً ضئيلاً حالياً داخل اجتماعات النهج الاستراتيجي. وجري التشديد على أن منظمة الأغذية والزراعة

والمنظمات الأخرى التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات تحتاج إلى موافقة من هيئاتها الإدارية قبل الموافقة على أي إضافات لبرامج عملها.

١١٢- وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال أحد الممثلين، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، إن السكان المعرضين للتضرر في هذه المنطقة يتحملون بغير وجه حق أعباءً صحية وبيئية مرتبطة باستمرار وتزايد استيراد واستخدام مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. وأضاف ممثل آخر، بأن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال هي فجوة كبيرة تترابط ارتباطاً وثيقاً مع الفقر واستخدام مبيدات الآفات.

١١٣- صدق الممثل الأول على القرارات التي اعتُمدت في بعض الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي في ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ودعا منظمة الأغذية والزراعة إلى وضع تقرير معلومات بشأن البدائل الأكثر أماناً لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة يكون موجهاً إلى أوضاع واحتياجات البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. أما الخطوات الرئيسية الموجزة في مذكرة منظمة الأغذية والزراعة للبلدان بشأن التعامل مع مبيدات الآفات الشديدة الخطورة فلا تتصف بالعملية أو بالجدوى بالنسبة للبلدان الأفريقية وذلك نظراً لعدم وجود الموارد التقنية والمالية. ونظراً لعدم وجود إطار محدد أو آلية بشأن المبيدات الشديدة الخطورة داخل إطار النهج الاستراتيجي، فإن منطقتي الفريق العامل على أن يدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى إعداد مقرر بشأن تحالف عالمي للتخلص التدريجي من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، يُعرض على الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. واقترح كذلك أن يشمل النهج الاستراتيجي هيكلاً تمويلياً جديداً لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة التي يمكن تمويلها بفرض رسوم سنوية على الصناعة والتي يمكن أن تطبقها الحكومات الأفريقية من أجل مشروعات محددة. ومن بين التوصيات بشأن تمويل هذا الصندوق أن تجعل المساهمات السنوية لإدارة المخاطر وتقاسم الأعباء جزءاً من رعايتها المسؤولة والتزاماتها برعاية المنتجات.

١١٤- أعربت أغلبية من تناولوا الكلمة عن موافقة قوية على إنشاء تحالف عالمي بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، مبررين دعم هذا التحالف بأن بلدانهم تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة، ومن ثم فإن نسبة كبيرة من السكان معرضة للتسمم الذي ينتج عن مبيدات الآفات، وأن وجود تحالف عالمي يمكن أن يحفز ويساعد كثيراً في البحث عن بدائل مأمونة لمبيدات الآفات الشديدة الخطورة، بما في ذلك الحلول الإيكولوجية وغيرها من البدائل غير الكيميائية؛ وأن مثل هذا التحالف قد يمكن من زيادة تحسين التنسيق العالمي في مجال استخدام مبيدات الآفات، حيث أن استخدام مبيدات الآفات يتسارع في العديد من البلدان، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه تأثيرات سلبية على المجتمع عن طريق تلويث إمدادات المياه والمنتجات، وأن تعزيز اللوائح الوطنية ذات الصلة والتحليل التقني، والبنية التحتية الأساسية للرقابة، يمكن أن تساعد في عملية التحديد والإدارة؛ وأن قيام تحالف من هذا القبيل من شأنه أن يُحسن الوعي العام بهذه المشكلة؛ وأن التحالف العالمي للقضاء على الرصاص في الدهانات قد حقق تقدماً ملموساً منذ إنشائه باتباع نهج مماثل.

١١٥- على الرغم من أن جميع الممثلين الذين تناولوا الكلمة قد اتفقوا على أهمية معالجة هذه المسألة من خلال النهج الاستراتيجي، فقد أعرب عدد من الممثلين عن تشككهم بشأن تشكيل تحالف عالمي. فقال أحدهم إن من المهم بصورة حيوية التأكد من أن يكون هذا التحالف مُكمِلاً لعمل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واتفاقية روتردام، وللقرارات التي اتُخذت أخيراً واعتمدتها بعض المجموعات الإقليمية. وأشار أحد الممثلين، متحدثاً نيابة عن مجموعة من البلدان، إلى أن مدونة السلوك الدولية المعنية بإدارة مبيدات الآفات توفر بالفعل توجيهات عملية جيدة، وبخاصة للقطاع الخاص، وأنه بالتركيز بدرجة أكبر على التنفيذ على

المستوى القطري يمكن تحقيق تحسن كبير في إدارة مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. وقال ممثل أنه ينبغي أن يكون من حق السلطات الوطنية أن تكون هي البادئة باتخاذ الخطوات الأولى، حيث أنها في وضع أفضل لتقييم مخاطر مبيدات الآفات داخل حدود اختصاصها. وشدد ممثل آخر، بينما اعترف بأن اتخاذ المزيد من الإجراءات له ما يبرره، على أن أي أفكار ينبغي أن تُعرض على جميع المشاركين وقبل وقت كافٍ من انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بالمواد الكيميائية للمتمكين من بحثها بالكامل أولاً: وأضاف أن بلده لم يتلق حتى الآن تفاصيل كافية عن ماهية التحالف المقترح وعمله، وكيف سيتواءم داخل نطاق النهج الاستراتيجي، وكيف سيتمتع تداخل الأعمال الحالية الخاصة بمبيدات الآفات. وحذر ممثل منظمة الصحة العالمية من أن إنشاء آلية إدارية جديدة يمكن أن يحول الموارد بعيداً عن العمل الذي تقوم به المنظمة داخل البلدان.

١١٦- وبصدد إشارة ممثل 'كروب لايف انترناشيونال' إلى تقرير كانت قد أعدته عن عملها (SAICM/OEWG.2/INF/19)، أوضح أن مؤسسة كروب لايف قد طورت استراتيجية بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، تصنف بموجبها المنتجات على أساس أنها شديدة الخطورة بناءً على استخدامها وتقييم مخاطرها، بدلاً من المخاطر الكامنة فيها. وعلى ضوء تقييم مخاطر المنتجات التجارية واستخدامها، يمكن تطبيق تدابير موجهة لتقليل المخاطر أو سحب المنتجات. وجادل مشارك آخر بقوله إن الضرر الذي ينجم عن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة على الأرض يُشير إلى أن النهج الذي تتبعه مؤسسة كروب لايف لا يتمتع بالنجاح الكامل.

١١٧- وعقب المناقشة، أنشأ الرئيس مجموعة أصدقاء الرئيس تعنى بالمبيدات الشديدة الخطورة، برئاسة السيدة سوزان آندونوفا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، وذلك لمناقشة المقترحات التي قُدمت أثناء المناقشات العامة، بما في ذلك المقترح الذي يقضي بإنشاء تحالف عالمي.

١١٨- وعقب ذلك، أبلغ رئيس فريق أصدقاء الرئيس بأن الفريق أعد ورقة عن الخطوات المقبلة بشأن الإجراءات المتعلقة بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة. وتقرّر الورقة، ضمن جملة أمور، الشروع في عملية تشاورية بالوسائل الإلكترونية فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين، وتدعو منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية إلى تيسير عملية لأصحاب المصلحة المتعددين لوضع مقترح يقدم للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية للنظر فيها، وهو مقترح ينبغي أن يأخذ في الاعتبار القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الاجتماعات الإقليمية المعنية بالنهج الاستراتيجي في إقليمي أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي [ورقة غير رسمية وزعتها منظمة الأغذية والزراعة خلال هذا الاجتماع وغير ذلك من النصوص ذات الصلة من تقارير الاجتماعات المعنية وغير ذلك من الوثائق المتعلقة بذلك].

١١٩- ووافق الفريق العامل على الورقة التي أعدها أصدقاء الرئيس، ووافق على أرفاقها بتقرير الاجتماع (أنظر المرفق السادس).

سابعاً - الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

١٢٠- ولدى تقديم البند، أشار ممثل الأمانة إلى أن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية قد طلب في القرار ٥/٣ من الأمانة إعداد ميزانية مقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ لعرضه على المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة للنظر فيه. ونظراً لأن الدورة الرابعة هي الدورة الأخيرة المقرر حالياً عقدها قبل عام ٢٠٢٠، أعدت الأمانة الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. واسترعى الاهتمام إلى تقرير أعدته الأمانة عن أنشطة وموظفي الأمانة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤ (SAICM/OEWG.2/12) ومذكرة بشأن

أداء خدمات آلية تبادل المعلومات (SAICM/OEWG.2/INF/16)، التي سوف تعاون مناقشات المشاركين بشأن شبكات تبادل المعلومات الحالية. كما لفت الأنظار إلى القرار ٥/١، الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، التي استذكرت فيه الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الترتيب لوضع أمانة فعالة وذات كفاءة للنهج الاستراتيجي، وطلبت فيه من الأمين التنفيذي أن يواصل توفير الدعم للنهج الاستراتيجي، ودعت المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى الاضطلاع بدور رئيسي في النهج الاستراتيجي، وتوفير الموظفين الملائمين والموارد الأخرى لأمانته، ودعت المنظمات المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى أن تنظر في الوسائل الكفيلة بتوفير الدعم لأمانة النهج الاستراتيجي، بما في ذلك، من خلال الدعم بالموظفين.

١٢١- وأشار إلى أن الفريق العامل قد يرغب في الإحاطة بالتقرير الخاص بأنشطة وموظفي الأمانة فضلاً عن مشروع الميزانية مشيراً إلى أن الأمانة سوف تقدم ميزانية كاملة خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، والنظر فيما إذا كانت الميزانية التي ستقدم لتلك الدورة سوف تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ أو الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

١٢٢- وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أعربت ممثلة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الذي أيدتها ممثلو البلدان المانحة، عن القلق من أن ما تم جمعه ليس سوى ثلث الميزانية الموافق عليها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ولم يتم تعيين سوى خمسة من موظفي الأمانة بدلاً من الوظائف الثمانية المتوقعة. وبعد أن أشارت إلى أنه لم تخصص أي موارد لتمويل الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، أعلنت أن الاتحاد الأوروبي سوف يسهم بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لهذا الغرض.

١٢٣- وقالت أيضاً إنه يتعين زيادة عدد ونطاق الجهات المانحة للنهج الاستراتيجي زيادة كبيرة لكي يصبح حقاً متعدد أصحاب المصلحة، ولضمان التمويل اللازم لعمل الأمانة بفعالية. وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى ميزانية بمبلغ ١٢ إلى ١٣ مليون دولار أمريكي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وهي الميزانية التي لن تتحقق إلا إذا قام جميع القادرين بفعل ذلك بما في ذلك، البلدان والمنظمات، حيث يمكن أن تقدم هذه الأخيرة الدعم بالموظفين حسب طلب جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

١٢٤- وأعرب العديد من ممثلي البلدان النامية عن شكرهم للاتحاد الأوروبي وسويسرا والنرويج لتمويلها المستمر للنهج الاستراتيجي وجهودها لإنجاحه.

١٢٥- وأعرب عدد من الممثلين عن الأسف لأن ما قالوه هو وجود نقص في دعم الأمانة بالموظفين الذي لم يقدم حتى الآن إلا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية على الرغم من الدعوة التي وجهت للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية للاضطلاع بدور رئيسي في النهج الاستراتيجي لتوفير الموظفين والموارد الملائمة. وفي هذا السياق قال أحد الممثلين إن الأمانة بشكلها الحالي ليست متعددة القطاعات.

١٢٦- وقال أحد الممثلين إن من الضروري المحافظة على بند الميزانية المخصص لتغطية الاجتماع التحضيري المقرر عقده بين الدورتين الرابعة والخامسة للإعداد للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بالنظر إلى أن هذا الاجتماع سيكون ضرورياً للمساعدة في الإعداد للمناقشات خلال الدورة الخامسة بشأن مواصلة تنقيح عملية النهج الاستراتيجي لما بعد ٢٠٢٠. وبدون هذا الاجتماع التحضيري، ستكون الدورة الخامسة في حالة اضطراب وربما لن تكمل بالنجاح.

١٢٧- ورداً على أسئلة، أبلغ ممثل الأمانة بأنه قد تم من فترة وجيزة تعيين موظف برامج مساعد لبرنامج البداية السريعة، وأن الموظف الجديد سوف ينضم للأمانة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتظل هناك وظيفتان شاغرتان: وظيفة موظف برامج كانت منظمة الصحة العالمية تقدمه في السابق، ووظيفة موظف برامج لأنشطة آلية تبادل

المعلومات. وقد تم التمويل الكامل للميزانية البالغة ٢ مليون دولار أمريكي للسنة الحالية، بما في ذلك تكلفة هذا الاجتماع. وبالنسبة لعام ٢٠١٥، هناك ما يقرب من ٦٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي فضلاً عن مساهمة الاتحاد الأوروبي البالغة ٥٠٠.٠٠٠ يورو يشكّلان كل ما هو متوافر الآن لتمويل الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وسوف تتضمن الميزانية التي سينظر فيها المؤتمر في تلك الدورة أنشطة لمواصلة تنفيذ أنشطة الأمانة الإلزامية فضلاً عن الأنشطة ذات الصلة بالاتجاه والتوجيه الشاملين.

١٢٨- وأحاط الفريق العامل علماً بالمعلومات المقدمة.

ثامناً - التحضيرات للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

١٢٩- عرض ممثل الأمانة البند، وقدم الخطوط العريضة للمعلومات الواردة في مذكرة الأمانة بشأن التحضيرات للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (SAICM/OEWG.2/11)، بما في ذلك توزيع العمل، والخيارات المتعلقة بالأحداث الجانبية والتمويل اللازم للدورة. وأشار إلى أن من المقرر بصفة مؤقتة عقد الدورة الرابعة في جنيف من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٥ وذلك رهنأ بتلقي عرض لاستضافته. وأشار إلى أن الفريق العامل قد يرغب في اقتراح مسائل للإدراج في جدول أعمال الدورة.

١٣٠- وقال جميع الممثلين الذين تحدثوا تقريباً، بما في ذلك ممثل كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إن من الضروري أن تركز التحضيرات للدورة على الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، بما في ذلك على وجه الخصوص المقترحات بشأن الإنجازات النوعية لتحقيق الهدف. وعلى ذلك ينبغي أن توجه المسائل العملية التي تهدف إلى التنفيذ الفوري على المستوى الوطني، المناقشات بدلاً من المداولات الواسعة بشأن قضايا السياسات القائمة أو الناشئة الجديدة. كما يتعين معالجة التحديات التي تواجه البلدان النامية في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وينبغي أن يراعي جدول أعمال المؤتمر الظروف النوعية للأقاليم والبلدان النامية، بما في ذلك التحديات المحددة في الاجتماعات الإقليمية.

١٣١- وقال الكثير من الممثلين، بما في ذلك العديد منهم الذين تكلموا نيابة عن مجموعات من البلدان إنه يتعين وضع التدابير البديلة في حالة عدم تحقيق هدف أو أكثر من أهداف عام ٢٠٢٠. وبذلك فإن اجتماعات ما بين الدورتين للتخطيط للنهج الاستراتيجي لما بعد عام ٢٠٢٠ تنطوي على أهمية. وقال ممثل آخر إنه ينبغي وضع مواعيد للاجتماعات الإقليمية التي تعقب الدورة الرابعة للمؤتمر لتيسير تنفيذ الاتجاه والتوجيه الشاملين. وشدد أحد الممثلين على أهمية إعداد الوثائق لتوجيه المناقشات خلال الدورة الرابعة مشيراً إلى أن المكتب قد يرغب في أن يطلب المشورة بشأن هذا الموضوع من المشاركين في النهج الاستراتيجي.

١٣٢- وقال الكثير من الممثلين من بينهم العديد من الذين تكلموا نيابة عن مجموعات بلدانهم إن من الضروري الانتهاء من وضع وثيقة التوجيه العام والتوجيهات العامة على وجه السرعة واستخدامها في ترتيب أولويات المسائل خلال التحضيرات للدورة الرابعة للمؤتمر. ودعا العديد من الممثلين من بينهم ممثل كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان إلى تعاون وثيق بين جميع المشاركين وأصحاب المصلحة. كما قيل إنه ينبغي للدورة الرابعة أن تضم جزءاً رفيع المستوى فضلاً عن مناقشات مائدة مستديرة تشمل جميع أصحاب المصلحة وتهدف إلى تقييم وثيقة التوجيه العام والتوجيهات العامة، والتقدم المحرز في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وإعادة تأكيد الالتزام بجميع الأهداف الواردة في استراتيجية السياسات الجامعة.

١٣٣- وقال أحد الممثلين إن من الضروري أن يتضمن جدول أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر إجراءات ملموسة بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء، وأن بوسع هذه المنظمة توفير الاختصاصيين لدعم المناقشات والمساعدة في وضع إجراءات فعالة للحد من المخاطر التي يسببها التعرض لهذه المواد الكيميائية.

واستذكر ممثل آخر، كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، أن الدورة الرابعة للمؤتمر سوف توافق الذكرى العاشرة للنهج الاستراتيجي، وقال إنه يتعين لذلك استخدامها للاحتفال بالإنجازات التي حققها النهج الاستراتيجي، والتفكير في العمل الذي يقوم به جميع المشاركين. وقال ممثل آخر إنه ينبغي مناقشة مبادرات الآفات الشديدة الخطورة خلال الدورة الرابعة، وأن يعتمد المشاركون مقررًا ينشئ تحالفًا عالميًا للتخلص منها.

١٣٤- وقال العديد من الممثلين، من بينهم ممثل كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، إنه سيتعين أيضاً مناقشة التمويل. وكما ورد في تقرير الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال، فقد اتفق الفريق العامل على إدراج “ النهج المتكامل إزاء التمويل” على جدول أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية وذلك من أجل تلبية الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس صوب تنفيذ جميع مكونات ذلك النهج.

١٣٥- ورداً على سؤال بشأن الدعوة إلى تعزيز أمانة النهج الاستراتيجي، قال ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إن المدير التنفيذي قام بترقية وظيفة منسق النهج الاستراتيجي إلى مستوى مدير - ١ في محاولة لزيادة مكانة النهج الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك، خصص مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من موارد من خارج الميزانية قدمتها النرويج لضمان نجاح هذا الاجتماع. وأشار إلى تزايد العمل التعاوني بين النهج الاستراتيجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتظل عملية توفير الاستقرار لموظفي النهج الاستراتيجي المتبقين تمثل شاغلاً رئيسياً، ولن تتحقق إلا من خلال التمويل الثابت والطويل الأجل. وتجري دراسة بعض الحلول الممكنة لضمان الاستقرار ومن ثم تعزيز كفاءة أمانة النهج الاستراتيجي.

١٣٦- وأحاط المؤتمر علماً بالمقترحات الخاصة بالبنود لإدراجها في جدول أعمال الدورة الرابعة للمؤتمر.

تاسعاً - مسائل أخرى

١٣٧- ووقف المشاركون في الاجتماع، دقيقة صمت لتأبين السيدة ثيدورا إميلي كولبورن والسيد ماتثيو غوب اللذين وافتهما المنية في ٢٠١٤. وكانت السيدة كولبورن من العلماء الحائزين على الجوائز والتي أسهمت ببحوثها في مجالات المواد الكيميائية المسببة لاختلالات الغدد الصماء والملوثات العضوية الثابتة إسهاماً كبيراً في النهج الاستراتيجي وغير ذلك من جهود الإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وكان السيد غوب قد وجه، بصفته أول منسق للنهج الاستراتيجي، المفاوضات التي أدت إلى اعتماد النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٠٦، وأدار أمانة النهج الاستراتيجي إلى أن تم تعيينه في عام ٢٠٠٩ منسقاً للمفاوضات بشأن وضع صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق، وهو المنصب الذي تولاه حتى عام ٢٠١١ عندما عين مديراً للمركز الدولي للتكنولوجيات البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة في أوزاكا، اليابان.

عاشراً - اعتماد تقرير الاجتماع

١٣٨- اعتمد الفريق العامل هذا التقرير في ضوء مشروع التقرير الذي عمم خلال الاجتماع على أساس الفهم بأنه سيوكل للمقرر مهمة وضع صيغته النهائية بالتشاور مع الأمانة.

حادي عشر - اختتام الاجتماع

١٣٩- عقب تبادل كلمات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع عند الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

قائمة الوثائق السابقة للدورة مرتبة حسب بنود جدول الأعمال

البند ٢ (أ)

المسائل التنظيمية: إقرار جدول الأعمال

جدول الأعمال المؤقت SAICM/OEWG.2/1

جدول الأعمال المؤقت المشروح SAICM/OEWG.2/1/Add.1

البند ٢ (ب)

المسائل التنظيمية: تنظيم العمل

مذكرة سيناريوهات من الرئيس SAICM/OEWG.2/2

البند ٣ (أ)

التقدم المحرز والثغرات باتجاه تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية:

الإنجازات ونقاط القوة والتحديات على الصعيد الإقليمي في سياق العمل باتجاه تحقيق هدف عام ٢٠٢٠

موجز لنتائج حلقات عمل النهج الاستراتيجي الإقليمية الرامية لتحديد الأولويات SAICM/OEWG.2/3

للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ والقرارات التي اعتمدت في الاجتماعات الإقليمية

Report of the International Conference on Chemicals Management on the work of its third session SAICM/OEWG.2/INF/1

Compilation of regional chemicals challenges in the implementation of the Strategic Approach to International Chemicals Management SAICM/OEWG.2/INF/3

البند ٣ (ب)

التقدم المحرز على صعيد إنجاز أهداف الاستراتيجية السياساتية الشاملة للنهج الاستراتيجي

Progress in Strategic Approach implementation for 2011-2013 SAICM/OEWG.2/INF/4

Analysis by the Inter-Organization Programme for the Sound Management of Chemicals of efforts to implement the Global Plan of Action of the Strategic Approach to International Chemicals Management and key issue papers SAICM/OEWG.2/INF/5

Report on the Quick Start Programme and its trust fund SAICM/OEWG.2/INF/7

Report on cooperation and coordination between the secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm conventions and the Chemicals Branch of the United Nations Environment Programme SAICM/OEWG.2/INF/8

Activities of the Global Environmental Facility in support of the implementation of the Strategic Approach SAICM/OEWG.2/INF/18

United Nations system-wide support in achieving the sound management of chemicals and wastes SAICM/OEWG.2/INF/22

البند ٣ (ج)

تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي

مشاركة القطاع الصحي مع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية SAICM/OEWG.2/8

٢٠١٣-٢٠١١

Report by the World Health Organization on the engagement of the health sector in the Strategic Approach to International Chemicals Management 2012-2014 SAICM/OEWG.2/INF/17

البند ٣ (د)

التوجهات والتوجيهات العامة فيما يتعلق بهدف عام ٢٠٢٠

التوجه العام والتوجيهات العامة فيما يتعلق بمهدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	SAICM/OEWG.2/4
قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٥/١، بشأن المواد الكيميائية والنفايات	SAICM/OEWG.2/5
Background information: overall orientation and guidance for achieving the 2020 goal of sound management of chemicals	SAICM/OEWG.2/INF/2
Activities of the Inter-Organization Programme for the Sound Management of Chemicals in support of the implementation of the Strategic Approach	SAICM/OEWG.2/INF/6
Report on the Quick Start Programme and its trust fund	SAICM/OEWG.2/INF/7

البند ٤

أهداف التنمية المستدامة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠

الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في سياق أهداف التنمية المستدامة	SAICM/OEWG.2/9
Global Dialogue Forum on Initiatives to Promote Decent and Productive Work in the Chemical Industry - Final report of the discussion	SAICM/OEWG.2/INF/25

البند ٥ (أ)

مسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية: تقرير مرحلي عن مسائل السياسات الناشئة

التقدم المحرز فيما يتعلق بمسائل السياسات الناشئة والمسائل الأخرى ذات الأهمية	SAICM/OEWG.2/6
Report of the third meeting of the Global Alliance to Eliminate Lead Paint	SAICM/OEWG.2/INF/9
Report on progress on nanotechnology and manufactured nanomaterials	SAICM/OEWG.2/INF/10
Draft chemicals in products programme proposal	SAICM/OEWG.2/INF/11
Making the business case for knowing chemicals in products and supply chains	SAICM/OEWG.2/INF/12
Report of the United Nations Industrial Development Organization Expert Group Meeting on electronic waste	SAICM/OEWG.2/INF/13
Compilation of best practices on hazardous substances within the life cycle of electrical and electronic products	SAICM/OEWG.2/INF/14
Crop protection industry comment by CropLife International on State of the Science of Endocrine-Disrupting Chemicals-2012, published by the World Health Organization and the United Nations Environment Programme, and the related summary for decision makers	SAICM/OEWG.2/INF/19
Thought starter paper by CropLife International on endocrine disrupting chemicals and the Strategic Approach to International Chemicals Management	SAICM/OEWG.2/INF/20
Summary of regional workshop outcomes and responses to questionnaires relating to endocrine-disrupting chemical	SAICM/OEWG.2/INF/23
Report by the International Labour Organization on the global impact of electronic waste: addressing the challenge	SAICM/OEWG.2/INF/26
Information about the status in countries of legally-binding legislation, regulation and standards for lead in decorative paint	SAICM/OEWG.2/INF/27

البند ٥ (ب)

مسألة سياساتية ناشئة جديدة مقترحة ينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة: الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة

مسألة سياساتية ناشئة جديدة مُقترحة: الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة SAICM/OEWG.2/7

Submission on a nominated new emerging policy issue: environmentally persistent pharmaceutical pollutants

SAICM/OEWG.2/INF/15

البند ٥ (ج)

مسائل أخرى ذات أهمية

مذكرة معلومات بشأن المبيدات الشديدة الخطورة من إعداد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة SAICM/OEWG.2/10

Paper by CropLife International on its approach to managing highly hazardous pesticides

SAICM/OEWG.2/INF/21

Submission from the Pesticides Action Network and the International POPs Elimination Network on highly hazardous pesticides

SAICM/OEWG.2/INF/24

البند ٦

الأنشطة المقررة للأمانة ومشروع ميزانيتها للفترة ٢٠١٦ - ٢٠٢٠

الأنشطة والتوظيف في الأمانة SAICM/OEWG.2/12

Performance of information clearing house services

SAICM/OEWG.2/INF/16

البند ٧

التحضيرات للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية

التحضيرات للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية SAICM/OEWG.2/11

المرفق الثاني

تلخيص الرئيسين المشاركين لمناقشات فريق الاتصال المعني بالتوجه العام والتوجيهات العامة بشأن هدف عام ٢٠٢٠

تلخيص عام

استمعنا إلى التعليقات الإيجابية العامة عن التوجه العام والتوجيهات العامة من فريق الاتصال.

وقد لاحظ فريق الاتصال أن التوجه العام والتوجيهات العامة بحاجة إلى أن تدعم تنفيذ الأطر الأساسية لسياسات النهج الاستراتيجي: إعلان دبي، والاستراتيجية السياسية الشاملة، وخطة العمل العالمية. والغرض من التوجه العام والتوجيهات العامة هو أن تكون بمثابة دليل ولكنها لا تحل محل هذه الركائز الهامة للنهج الاستراتيجي.

ويعد التمويل أساسياً للتنفيذ ويلزم التصدي له بدرجة أكبر.

ويلزم تشغيل النهج المتكامل للتمويل.

وقد سمعنا عدة مطالبات لتحديد الأولويات في إطار التوجه العام والتوجيهات العامة ومقترحات مفيدة كثيرة لتنقيح الوثيقة.

وتقضي الوثيقة بإقرار الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بعد عام ٢٠٢٠.

وتلزم الإشارة إلى النفايات الخطرة في الوثيقة وتضمن الفقرات الكيميائية ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

ألف - تأملات في مجالات النشاط الستة والعناصر الأحد عشر التي حددت في حلقات العمل الإقليمية الخاصة بتحديد الأولويات

كان هناك تأييد عام لمجالات النشاط الأساسية الستة والأحد عشر عنصراً أساسياً التي تم تحديدها؛ وفي الوقت نفسه، أشير إلى ضرورة ربطها بصورة أفضل. واقترحت الحاجة إلى استعراض كيفية ربط العناصر بمؤشرات النهج الاستراتيجي من أجل رصد التقدم المحرز في العناصر الأساسية، ومن الأفضل أنه ينبغي إدخال بعض المؤشرات الإضافية في الوثيقة أيضاً. وكان هناك اعتراف بأن تعزيز الأطر المؤسسية يعد عنصراً رئيسياً لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ودفعها قُدماً.

وسمعنا أن تنفيذ العناصر الأساسية الأحد عشر يمثل أولوية واضحة بالنسبة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وأنه ينبغي أن تكون اللغة المستخدمة في الفقرة ٢٠ أقوى لإبراز هذه الأولوية. ويلزم أيضاً ربط العناصر الأساسية الأحد عشر على نحو أفضل بالأهداف الخمسة للاستراتيجية السياسية الشاملة.

وعموماً، كان هناك شعور بأنه يلزم أن تكون نقاط العمل أكثر تركيزاً، وموجهة صوب العمل، ويمكن تقديرها كلما أمكن. كما ينبغي ربط الإجراء بشكل واضح لفرادى أصحاب المصلحة أو جماعات أصحاب المصلحة.

ولوحظ أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية هي شراكة بين أصحاب المصلحة.

واقترح أنه ينبغي إضافة مفهومين إلى العناصر: تشجيع وتطوير مواد كيميائية أكثر أماناً وبدائل أكثر مراعاة للبيئة؛ وإشراك الجمهور وضمان الشفافية في تقرير السياسات. وقُدّم اقتراح آخر بأنه يمكن إدراج إشراك الجمهور وضمان الشفافية في العناصر التي حُددت في الفقرتين ١٩ (د) و (هـ) وفي مجال النشاط الرئيسي هاء.

وعلاوة على ذلك اقترحت تعبئة الموارد وبناء القدرات كنشاط أساسي إضافي.

وهناك حاجة إلى استعراض العناصر الأحد عشر بالنسبة لمجالات النشاط الرئيسية، وبحث موازنة النص، حسب مقتضى الحال، لتجنب حالات التداخل.

مقترحات محددة:

- في العنصر الأساسي (ب)، تضاف كلمة "دولي".
- ينبغي تمييز العنصر الأساسي (ج) والإشارة بوضوح إلى الاتفاقيات، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بمنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.
- ينبغي إدراج لوائح الصحة الدولية بوضوح تحت العنصر الأساسي (ج).
- ينبغي أن يتضمن العنصر الأساسي (ي) تعزيز الترتيبات المؤسسية لمراكز السموم.
- ينبغي نقل الفقرة ٣٣ لتكون مقدمة لمجالات النشاط الرئيسية.
- في إطار النشاط الأساسي (ج)، ينبغي إدراج جميع أصحاب المصلحة لتغطية المؤسسات المالية للمنظمات الحكومية الدولية أيضاً، وغيرها.
- ينبغي أن يحدد النشاط الرئيسي (و) المستوى الذي يمكن عنده تقييم التقدم.
- إدراج النفايات الخطرة في العناصر وفي اللغة بشكل عام.
- مجال النشاط الرئيسي دال المتعلق بمسائل السياسات الناشئة يمكن أن يكون أقوى ويركز على التعجيل بالحد من المخاطر.

باء - شمول التوجه العام والتوجيهات العامة

استمعنا إلى تعليقات إيجابية عامة عن التوجه العام والتوجيهات العامة من فريق الاتصال. ولم تكن هناك مطالبة بتوسيع التوجه العام والتوجيهات العامة أكثر من ذلك، بل إننا سمعنا بالمطالبة بإجراء بعض التحسين للغة في إطار التوجه العام والتوجيهات العامة لجعل التوجيهات أكثر تحديداً وتركيزاً ويمكن تقديرها.

ويرى البعض أنه كان هناك اختلال في التركيز على الإجراءات المتعلقة بالعمليات، وأرادوا مزيداً من التركيز الموجه إلى إجراءات الحد من المخاطر وتحقيق هدف عام ٢٠٢٠.

ويلزم أن يوضع في الاعتبار أن التحدي يتمثل في الإيجاز وتغطية جميع الأولويات في نفس الوقت.

ويمكن النظر في وضع فقرة افتتاحية للفرع الرابع. وهذا من شأنه أن يراعي مستويات التقدم المختلفة والاختلاف في مستويات الانجاز من جانب مختلف البلدان والقطاعات.

واتفق على أنه من الضروري أن تصبح الوكالات الإنمائية أكثر إدراكاً لقدرات المواد الكيميائية والنفايات بالنسبة للقضاء على الفقر. وكان هناك اتفاق على الارتباط بين تحديد الأولويات الوطنية والتعليم، والتصدي لتركيز الوكالات الإنمائية.

جيم - حالات السهو والثغرات والحاجة إلى نقاط للعمل

- نظراً لأهمية المناقشة حول إشراك القطاع الصحي، فإنه يلزم الإشارة بوضوح إلى القطاع الصحي في التوجه العام والتوجيهات العامة، والإشارة إلى السكان المعرضين للخطر.
- يتعين أن تضع الوثيقة في اعتبارها المستويات المختلفة للتقدم نحو هدف عام ٢٠٢٠، والاعتراف بمستويات الإنجاز المختلفة في مختلف البلدان، مع مراعاة أن الجميع يسيرون على نفس الطريق.
- تحديد تلك البلدان التي أحرزت أقل تقدم في تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، وإيجاد آليات لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وبالمثل، حققت قطاعات مختلفة أيضاً مستويات تقدم مختلفة. وسيختلف تحديد الأولويات والتصدي لها من بلد إلى آخر.
- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتوجه العام والتوجيهات العامة أن تُسلط الضوء على النفايات تحت بند المعارف والمعلومات (مثل المعارف بشأن الحوادث والمخاطر الصحية الناجمة عن الإدارة غير السليمة) وكذلك تحت بند الاتجار الدولي غير المشروع.
- يجب الإبقاء على النهج المتكامل ككل وليس فقط التركيز على البرنامج الخاص، والذي سوف يكون عاملاً مساعداً.
- ودعماً لإعطاء توجيهات إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة، يُرجى الرجوع إلى فئات محددة من أصحاب المصلحة عند الاقتضاء، في محاولة لاستهداف نقاط العمل.
- ثمة حاجة إلى النظر بمزيد من التفاصيل في كيفية توثيق المعلومات بشكل أفضل بشأن تقييم الاتجار غير المشروع، فضلاً عن الرصد وإنفاذ القانون فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع.
- مشاركة الصناعة هي حالياً محدودة نوعاً ما في سياق النهج الاستراتيجي لصناعة المواد الكيميائية. وثمة حاجة إلى إضافة جهات أخرى، مثل مصانع إعادة التدوير، وعلى وجه التحديد القطاعات الأخرى الأقل تنظيماً، مثل قطاعي إعادة تدوير البطاريات والنفايات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة لمزيد من العمل والمتابعة بشأن النفايات الإلكترونية.
- وسيكون من الجيد تحديد دور النهج الاستراتيجي كأداة والنهج الاستراتيجي باعتباره خطة عمل عالمية تنطوي على التنفيذ. ومن الجيد: (أ) تشجيع النهج الاستراتيجي للعمل في تآزر مع اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا و(ب) الربط بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٥/١.
- ينبغي إدراج الوقاية من الحوادث الكيميائية في التوجه العام والتوجيهات العامة.
- يجب مطابقة الفرع ١٥ بشكل أفضل مع الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/4.
- يجب تحسيد الانتقال من أنشطة التمكين إلى أنشطة التنفيذ.
- يُعاد النظر في الفقرة ٤ بناءً على التغييرات التي أُدخلت منذ ذلك الحين، على سبيل المثال، تنفيذ اللوائح الصحية الدولية.
- الفقرة ١٥ حول بناء القدرات يجب أن تكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بالوضع الحالي.
- تُعاد صياغة الفقرتين ٣ و ٥٤ بحيث تُسجل بشكل أفضل سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية.

- وفي الفقرة ٣، العبارة "مبعث قلق" تُضيق نطاق النهج الاستراتيجي.
- في الفقرة ٣٥، تُضاف "معالجة" إلى وضع الأولويات.
- الجهود المبذولة لبناء البنية التحتية لإدارة المواد الكيميائية يجب أن تنعكس في الوثيقة.
- يجب تشجيع جهات الاتصال الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي على تعزيز المناقشات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين من المعنيين ليقوموا، على سبيل المثال، بمعالجة الرصاص الموجود في الدهانات.
- يجب مشاركة المكاتب القطرية لمنظمة الصحة العالمية، مشاركة كاملة، مما سيكون له تأثير هائل على وزارات الصحة الوطنية. ويمكن تكرار ذلك في قطاعات أخرى.
- تحديد بعض الأنشطة التي يمكن القيام بها قبل عام ٢٠٢٠ بهدف التقليل قدر الإمكان من التعرض لبعض المصادر؛ ويمكن البدء بالمسائل السياسية الناشئة والأقسام الحيوية الأخرى من خطة العمل العالمية واستراتيجيات السياسات الشاملة. وقُدمت بعض المقترحات المحددة.
- نوقشت الإجراءات مع المعالم الرئيسية قبل عام ٢٠٢٠.
- ولُوحظ أن المؤشرات والبيانات اللازمة لمعرفة الحالة تُعد أمراً بالغ الأهمية. ومؤشرات التقارير لا تظهر ذلك. ومع هذا، لا يجب إعادة صياغة خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي. ومن المهم إظهار قصص النجاح. وينبغي على أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي البناء على أساس نتائج عملية أهداف التنمية المستدامة والتركيز على عدد قليل من مؤشرات الحالة التي يمكن أن تدير لعدد كبير من البلدان. ويجب الاستفادة من أعمال تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية.
- يجب أن تعكس الوثيقة تعزيز المسؤوليات واسعة النطاق للمنتجين.
- يجب أن تُرد الكيمياء الخضراء في الوثيقة، والعمل على أرض الواقع وجميع القطاعات التي تتبع نهج استباقي للمنتجات والعمليات. ورأى آخر مفاده أن الفقرة ٧٥ تُغطي بالفعل الكيمياء الخضراء.
- تم إظهار مدى أهمية وملائمة إدراج المسائل السياسية الناشئة في التوجه العام والتوجيهات العامة مع أيضاً وجود قرارات محددة وأُتفق عليها. فَضَّل البعض الاحتفاظ بها في موضعها، وشكك البعض الآخر في ذلك.

دال - توجيهات بشأن كيفية الاضطلاع بالتوجه العام والتوجيهات العامة للدورة الرابعة للمؤتمر المعني بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية بهدف اعتمادها وتفعيلها وتنفيذها

- يُعد الرئيسان المشاركان ويُقدمان ملخصاً للمناقشات التي تمت في فريق الاتصال.
- يطلب الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الثاني إلى الأمانة، بتوجيه من مكتب الدورة الرابعة، لإعداد المشروع النهائي للنظر فيه في الدورة الرابعة، مع الأخذ في الاعتبار المناقشات التي دارت في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية والملخص المُقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال.
- وَجَد فريق الاتصال أن من غير الاستخدام المناسب لوقت الدورة الرابعة للمؤتمر إضاعته في التفاوض على التوجه العام والتوجيهات العامة، سطرّاً بسطر.

هاء - الطلبات الأخرى المقدمة من فريق الاتصال

- قد يُحدد أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أولوياتهم، مع تسليط الضوء على ما يتوقعون تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠. ولوحظت أيضاً ضرورة تعزيز المشاركة بين المنظمات. ويُطلب إلى الفريق المعني بالإدارة البيئية وفريق إدارة القضايا النظر في كيف يُمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تُحقق التوجه العام والتوجيهات

- العامة حتى عام ٢٠٢٠. وطلب إلى البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمنظمات المشاركة فيه أن تُوفر مؤشراً للنواتج المرجوة للفترة حتى عام ٢٠٢٠.
- وسيكون من الأهمية على الصعيد الوطني النظر في جدوى وحدات وطنية داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات للوفاء بالتزاماتها الدولية.
 - تم التأكيد على أهمية إحراز تقدم ملموس في تنفيذ جميع المكونات الرئيسية الثلاثة لنهج متكامل للتمويل، على النحو المتفق عليه في مقرر مجلس الإدارة ١٢/٢٧، نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠، وأُتفق على أن يتناول المؤتمر في دورته الرابعة هذه المسألة.
 - كما أُتفق على أن تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية سوف يستفيد من التقدم الذي أحرز مؤخراً بشأن مجال التركيز المُعاد هيكلته بشأن المواد الكيميائية والنفايات في مرفق البيئة العالمية، وأيضاً من إنشاء البرنامج الخاص المعني بتعزيز المؤسسات على الصعيد الوطني.

نص اتفق عليه فريق الاتصال بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات في فترة ما بعد عام ٢٠٢٠

أُتفق فريق الاتصال المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال بشأن أهداف التنمية المستدامة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠، على إدراج النص التالي كمرفق في تقرير اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية:

دعا الفريق العامل المفتوح العضوية المشاركين من الحكومات والجهات الحكومية الدولية على اختلاف صفاتهم في الأمم المتحدة، لإبلاغ المشاركين في تيسير المشاورات بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ في إطار الجمعية العامة بالرسالة التالية من الفريق:

إذ يرحب بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٥/١ بشأن المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك المرفق المتعلق بتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على المدى البعيد، والذي

- ”يسلم بالأهمية المستمرة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات إلى ما بعد عام ٢٠٢٠“ و
- ”يشدد على أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات هي عنصر أساسي في التنمية المستدامة وشامل لعدة قطاعات وهام للغاية لجدول أعمال التنمية المستدامة“.

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٠٩/٦٨، الذي قررت بموجبه الجمعية ”... أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة الوارد في ذلك التقرير هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سينظر أيضاً في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة“.

وإذ يشير إلى تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وإذ يرحب بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات قد عولجت في العديد من الأهداف التي حُددت في ذلك التقرير.

يُقدر المساهمة التي قدمها النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ولا يزال يقدمها للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك مساهمته في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة، ويعرب عن جاهزيته واستعداده لإتاحة منبره المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة متى ما كان مناسباً لتحقيقاً لذلك الهدف.

المرفق الرابع

عناصر لمشروع قرار بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية لتقديمه إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة

إن المؤتمر

يؤكد من جديد قراره ٤/٢ هاء و ٢/٣ هاء بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

يطالب بمواصلة تنفيذ هذين القرارين مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:

- تيسير تبادل المعلومات عن التكنولوجيات النانوية والإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة [مثلاً عن طريق آلية ملائمة لتبادل المعلومات]؛
- وضع توجيهات تقنية وتنظيمية دولية ومواد تدريبية للإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة، استناداً إلى تجميع المعلومات ذات الصلة [التي أعدتها أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية]؛
- يرحب بعمل اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها لتقييم إمكانية تطبيق معايير نظام التصنيف المنسق عالمياً لتصنيف عدد من المواد النانوية، ويشجعها على مواصلة جهودها.

وكذلك:

يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة إذكاء الوعي وتعزيز القدرات في مجال الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة، مع توجيه اهتمام خاص إلى حالة واحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، مثلاً عن طريق دورات تعليم الكترونية ومشاورات إقليمية؛

[يوصي بزيادة التوعية وتعزيز فرص الحصول على المعلومات بالوسائل المختلفة]؛

يشجع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على استخدام التوجيهات لوضع سياسة وطنية للتكنولوجيا النانوية، والبرنامج الذي وضعه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛

يطلب استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، بما في ذلك المنظمات ذات الصلة بالبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وخاصة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية لتنفيذ القرارات ذات الصلة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية [وأنشطة خطة العمل العالمية]؛

يدعو جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، حسب مقتضى الحال، إلى توفير الموارد اللازمة لمواصلة العمل في هذا المجال؛

يطلب إلى الأمانة، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات إلى الدورة القادمة للمؤتمر.

اقترح بتحديد الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة كمسألة ناشئة من مسائل السياسات العامة لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة

 النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يرجى إعادة الاستبيان في موعد أقصاه ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ إلى: SAICM secretariat 11-13 chemin des Anémones CH-1219 Châtelaine, Geneva Switzerland Tel: 41 22 917 86 31 Fax: 41 22 797 34 60 E-mail: saicm@unep.org	استبيان للحكومات والمنظمات لتحديد مسائل السياسات العامة الناشئة المحتملة لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة
Submitter Ministerio del Ambiente de Perú Contacts: Mariano Castro Sánchez- Moreno Viceministro de Gestión Ambiental Avenida Javier Prado Oeste 1440 San Isidro, Lima, Perú macastrosm@minam.gob.pe Vilma Morales Quillama Punto focal SAICM Avenida Javier Prado Oeste 1440, San Isidro, Lima, Perú vmorales@minam.gob.pe. Ministry of Housing, Land Planning and Environment de Uruguay Contacts: Jorge Rucks National Environmental Director and SAICM National Focal Point Galicia 1133, Montevideo, Uruguay jorge.rucks@mvotma.gub.uy Judith Torres Responsible for SAICM technical issues Galicia 1133, Montevideo, Uruguay judith.torres@mvotma.gub.uy International Society of Doctors for the Environment - ISDE Contact: Lilian Corra ISDE International Secretary Suipacha 1311, piso 3, Ciudad de Buenos Aires, Argentina. liliancorra@gmail.com	المسألة الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة (EPPP)

أذكر المشكلة

تمثل المواد الصيدلانية إحدى المجموعات القليلة من المواد الكيميائية المصممة على وجه التحديد للتفاعل مع الخلايا الحية. والعديد من المواد الكيميائية الصيدلانية مصممة لتكون قابلة للتحلل التدريجي، أو حتى غير قابلة للتحلل، وأن تكون مقاومة للتحلل الكيميائي في أثناء مرورها داخل جسم الإنسان أو الحيوان. ومن ثم، فإن هذه المواد تمثل خطراً بوجه خاص عندما تدخل، أو لا تتحلل، أو تنتشر في البيئة هي ذاتها، أو مستقبلاتها النشطة، أو نواتج تحللها.

وفي هذا المقترح، نشير إلى الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة اختصاراً بالملوثات الصيدلانية المقارن للتحلل (EPPP).

ورغم أن مسألة المخلفات الصيدلانية التي تدخل البيئة متضمنة في التوجيه EC/٨٣/٢٠٠١ (بصيغته المعدلة)، والتوجيه EC/٨٢/٢٠٠١ (بصيغته المعدلة)، فإن معالجتها كمسألة تسبب التلوث لم تتم بالقدر الكافي في البلدان النامية.

وأوضحت قاعدة بيانات عالمية جديدة تشمل أكثر من ١٢٠.٠٠٠ من مدخلات البيانات عن التركيزات البيئية المقاسة أن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة أصبحت مشكلة عالمية مع وجود تركيزات وُجدت في جميع مناطق الأمم المتحدة لها آثار قد تلحق الضرر بالكائنات المائية.

وأُكتشفت في الوقت الحالي في مياه الشرب بعض المواد الكيميائية الصيدلانية الأصل التي يستخدمها البشر وتستخدم أيضاً على نطاق العالم في إنتاج الغذاء لغرض منشود، وهي مواد لا تتحلل في البيئة، كما أن مخلفاتها قد وُجدت في الوقت الحالي في مياه الشرب. ووُجدت هذه المخلفات في الأسماك وغيرها من الحيوانات حيث يمكن أن تتراكم في هذه الأسماك والحيوانات.

وتصل المواد الصيدلانية إلى البيئة بثلاثة طرق، هي:

- قد تطلق مصانع الصناعات التحويلية التي تنتج مواداً نشطة المواد الصيدلانية في البيئة المائية.
- فالبشر والحيوانات الذين يعالجون بالمخلفات الصيدلانية يتبولون أو يتغوطون مخلفات لم يطرأ عليها تغيير، أو مستقبلية تدخل في مياه محطات معالجة مياه الصرف الصحي، أو تدخل مباشرة في البيئة. وغالباً ما تفتقر محطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى إجراءات التخلص من الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل.
- ويمكن أن تتخلص الأسر المعيشية أو المستشفيات من المواد الصيدلانية غير المستعملة أو المنتهية الصلاحية، ومن ثم فإن هذه المواد تدخل في البيئة، إما عن طريق مياه الصرف الصحي، وإما عن طريق معالجة النفايات الصلبة في المدن.

وباستثناء محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تستقبل المياه بالانحدار الطبيعي من الصناعات الصيدلانية (حيث يكون قد تم رصد كميات كبيرة من المواد الكيميائية الصيدلانية)، فإن تركيزات المخلفات النشطة من المواد الكيميائية الصيدلانية الأصل المكتشفة في المياه السطحية والرواسب قد تكون منخفضة، ولكن قد لا تتحلل لفترات زمنية طويلة، وتسهم من ثم في التعرض المزمّن والمستمر للملوثات.

وقد تشكل هذه المواد خطراً كبيراً على الصحة العامة، وتنجم عنها آثار ضارة بالبيئة وصحة الإنسان، إذ أن التعرض للملوثات قد يبدأ من فترة الحمل ويستمر في أثناء فترات النمو مع احتمال حدوث آثار كبيرة على حياة البالغين، أي آثار بوجه خاص على الشرائح الضعيفة من السكان (المسنين، والمرضى، والأطفال).

وكما جرى وصفه أعلاه، فقد أُكتشفت بالفعل الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة في المياه في كل أنحاء العالم. وقد يساهم التعرض المنتشر في الآتي:

- اختلال الغدد الصماء،
- تطور ميكروبات مقاومة للمضادات الحيوية،
- آثار إنجابية قد تفضي إلى انقراض بعض الأنواع، وعدم توازن النظم الإيكولوجية الحساسة،
- آثار صحية جينية وتطورية ومناعية على البشر والأنواع الأخرى.

ومع نمو وشيخوخة سكان العالم، يستطيع عدد أكبر من السكان في دول العالم النامية تحمل نفقات العلاج الطبي، ومع استحداث أنواع جديدة من العلاج، يمكن توقع زيادة درجة التلوث البيئي بسبب المواد الكيميائية الصيدلانية الأصل دون وضع المزيد من التدابير الكافية لإدارة المخاطر. ولذلك، فمن أجل التخفيف من حدة المشاكل الراهنة، ومنع حدوث مشاكل في المستقبل، يتعين التسليم بضرورة وضع تدابير إدارة عالمية.

المعلومات التي يمكن استخدامها لتقييم المسألة المعنية

أ) مدى حجم المسألة وآثارها على صحة البشر، أو البيئة مع مراعاة الشرائح الضعيفة من السكان، وأي ثغرات في بيانات السمية والتعرض

تُعتبر المواد الكيميائية الصيدلانية الأصل الموجودة في البيئة قضية عالمية. وقد أوضحت ذلك مؤخراً قاعدة بيانات عن وجود مواد كيميائية ذات أصل صيدلاني في البيئة على نطاق العالم. (<http://www.pharmaceuticals-in-the-environment.org/en/home/dok/2.php>). وتشمل قاعدة البيانات ٧١ بلداً على الأقل في كل المجموعات الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة. وتشير قاعدة البيانات إلى أن ما مجموعه ٦٣١ مادة من المواد الكيميائية المختلفة ذات الأصل الصيدلاني (أو نواتجها التحويلية) قد اكتشفت في البيئة بما في ذلك المضادات الحيوية، والمسكنات، وعقاقير تخفيض الدهون، والاستروجين، والعديد من مجموعات العقاقير العلاجية الأخرى.

وأُكتشفت مواد كيميائية كثيرة صيدلانية الأصل في المياه السطحية، ومياه الصرف الصحي، كما وُجدت أيضاً في مصفوفات بيئية أخرى، تشمل المياه الجوفية، ومياه الصنابير/مياه الشرب، والسماط الطبيعي، والتربة. ووفقاً لقاعد البيانات، أُكتشفت ١٦ مادة من مختلف المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في المياه السطحية، والمياه الجوفية، و/أو مياه الشرب/الصنابير في كل واحدة من المجموعات الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة. وتنتشر في المياه السطحية بشكل أساسي في العديد من البلدان بعض المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني بتركيزات تتجاوز التركيزات المحددة المتنبأ بها التي لا تُحدث أثراً مما يوحي بوجود آثار سمية بيئية ضارة بالكائنات والكائنات المجهرية التي تعيش في هذه المواقع. ومسار الانبعاثات السائد هو تصريف المياه المستعملة في المدن، بينما يتسم الصرف من الصناعات التحويلية، وتربية الحيوان، ومزارع الأحياء المائية بالأهمية على الصعيد الإقليمي.

والمواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني لها آثار ضارة على البيئة والتنوع البيولوجي. وقد وُجدت مستويات علاجية من هرمون ليفونوغيستريل في الأسماك الملونة بسبب مياه محطات الصرف الصحي التي تستقبل المياه بالانحدار الطبيعي. وفي تجربة شملت بحيرة بأكملها، اكتسبت ذكور الأسماك التي تعرضت للأستروجين الاصطناعي بالتركيزات الموجودة في البيئات الملوثة صفات أنثوية، وانقرضت تقريباً في غضون سبع سنوات، كما شملت الآثار في اتجاه مسار النفايات النظام الإيكولوجي بأكمله. وتُغير مادة أوكسازييام المضادة للاكتئاب من سلوك ومعدل التغذية لدى أنواع الأسماك الوحشية من نوع بيركا (Perca fluviatilis) في حالة وجود تركيزات لها آثار بيئية، بحيث أن مضادات الاكتئاب في المياه السطحية قد تُغير من سلوك الحيوانات إذ يُعرف أن لها نتائج إيكولوجية وتطورية. وقد أوضحت إفرازات الماشية (الروث) التي تحتوي على بقايا الإسترات أحادية الحلقات الغليظة المضادة للطفيليات على أنها تؤثر في الكائنات الحيوانية الموجودة في الروث، مما يؤدي إلى معدلات تحلل منخفضة. وتقلل المضادات الحيوية من نمو النباتات وهي سامة بالنسبة للكائنات المائية ذاتية التغذية الضوئية. وقد وُجد أن عقار ديكلوفينيك المضاد للالتهابات يسبب الفشل الكلوي ونفوق النسر الهندية التي تتغذى على الماشية المعالجة بعقار العقار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كبير في أعداد النسر الهندية.

ولا يمكن حتى الآن التلليل بوضوح على تأثير المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني الموجودة في البيئة على صحة الإنسان. واستناداً إلى المستوى الحالي من المعلومات العلمية، فإن الآثار الضارة الناتجة عن التعرض البيئي للمواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني الموجودة في البيئة على صحة الإنسان غير محتملة، نظراً إلى أن تركيزات هذه المواد الموجودة في مياه الشرب تقل عامة عن الحدود الدنيا للجرعات العلاجية، رغم أن التركيزات المحلية العالية من هذه المواد الكيميائية تحدث في مياه الآبار التي تُستخدم للشرب. ويسود عدم اليقين بشأن مخاطر التعرض المزمّن المنخفض المستوى لدى الإنسان، والتعرض ابتداءً من فترة الحمل، وفي أثناء الطفولة، وسن الإنجاب، ولدى الشرائح السكانية الأخرى الضعيفة (المرحلة الثالثة من العمر، فضلاً عن السكان الذين لديهم حالات صحية)، وذلك نتيجة لوجود مواد كيميائية ذات أصل صيدلاني في مياه الشرب.

وهناك ثغرة في المعرفة المتعلقة بحالات التعرض الكيميائية المتعددة (الآثار الإضافية، أو التأزيرية، أو المضادة) للمواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني، وحالات التعرض المتعددة للملوثات الأخرى المتزامنة الوجود في المياه السطحية، أو مياه الشرب. وهناك ثغرة في خطط الرصد المنتظمة.

ويبين تزايد انتشار المقاومة المضادة للميكروبات كيف أن انبعاثات المضادات الحيوية في البيئة قد يكون لها نتائج صحية ضارة مباشرة على الإنسان والحيوان.

وما برح وجود المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة يسبب مشكلة متزايدة. فمع تقدم سكان العالم في السن، يزداد معدل عمليات إنتاج المنتجات الصيدلانية واستخدامها والتخلص منها مع ازدياد الطلب على المواد الصيدلانية الموجودة في إنتاج الأغذية وفي منتجات الاستخدامات البيطرية. ومن ثم، يمكن توقع ازدياد درجة التلوث البيئي الناتج عن المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني ما لم تُتخذ تدابير وقائية عالمية كافية.

المعارف الراهنة

١٠ المواد الصيدلانية هي نوع خاص من المواد الكيميائية. فهي تُصنع لتكون ناشطة بيولوجياً في الكائنات الحية، ولتكون لها فترات نصف عمر طويلة. وبذلك فهي تصبح أكثر خطورة إذا ما أطلقت في البيئة حيث أنها من الممكن أن تؤثر في الطبيعة.

١١ تقل عامة مستويات المواد الصيدلانية في المياه السطحية أو مياه الشرب عن ١ ميلغرام في اللتر، وغالباً ما تُقاس بالنانوغرام لكل لتر. وربما يبدو أن هذا التركيز الضعيف يؤكد أنها لا تكاد تشكل خطراً على الصحة العامة. وبافتراض تركيز بقدر ١٠٠ نانوغرام/لتر من المادة الصيدلانية التي تحتوي على جرعة يومية محددة لدى البشر بمقدار ١٠ ميلغرام، فإن ذلك يعني أن عمل جرعة واحدة يومية محددة يتطلب ١٠٠٠٠٠ لتر. غير أن هذا الحساب هو تبسيط مفرط لا يأخذ في الاعتبار العديد من الجوانب الدينامية الهامة للتعرض المزمن المنخفض لتركيزات المواد الصيدلانية في المياه، أو الشرائح الضعيفة من السكان على سبيل المثال منذ فترة الحمل وفي أثناء فترة النمو.

١٢ قد يحدث في الكائنات المائية تركيز بيولوجي، أو تراكم بيولوجي للمواد الكيميائية الدهنية المذابة، بما في ذلك المواد الصيدلانية. ومن المعروف أن بعض أنواع الأسماك، مثل الرنكة، قد تحتوي على تركيزات عالية من المواد الكيميائية الثابتة التي تتفاعل عضوياً (ثنائي كلور وثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان (مادة الـ دي. دي. تي، وهي مبيد)، وثنائي الفينيل متعدد الكلور، وهي مجموعة من المواد الكيميائية المستخدمة في السابق في مواد البناء على سبيل المثال). ويمكن تطبيق نفس الآلية على المواد الكيميائية الاصطناعية الموجودة في منتجات الاستخدامات الصيدلانية. وقد وُجدت تراكُمات بيولوجية للستيرويدات (عقار مضاد للإكتئاب) والبروبوكسيفين (عقار مسكن للألام) في سمك الفرخ في بحر البلطيق. كما وُجدت مستويات علاجية من هرمون ليفونوغيستريل (هرمون جنسي) في الأسماك الملونة بسبب محطة صرف صحي تستقبل المياه بالانحدار الطبيعي.

١٣ ولا يتم تصور أو تصميم المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني على أنها ستدخل في البيئة دون أن تتحلل، ولكن يتم تطويرها، بدلاً من ذلك، لغرض صيدلاني واضح. والمواد الصيدلانية هي مواد كيميائية اصطناعية. وهي تنتمي إلى مجموعة كبيرة من مختلف مجموعات المواد الكيميائية، وقد تتفاعل بطرق مختلفة في البيئة. وحينما يتم استحداث دواء جديد، تُختبر آثاره الصيدلانية والسُمية اختبارات طبية دقيقة قبل قبوله للتسويق. غير أن إجراءات الاختبار السريري ليست كافية تماماً لضمان أن المادة الصيدلانية الجديدة خالية تماماً من العناصر التي تنجم عنها آثار جانبية غير مقبولة عندما تستخدمها فئات كبيرة من المرضى لفترة طويلة. علاوة على ذلك، لا توجد في الوقت الحالي طرق اختبار لتقييم ما إذا كانت هذه الآثار ستحدث بعد فترة طويلة من الاستخدام لدى البشر في أثناء فترات النمو، أو لدى الكائنات المجهرية، أو كيفية تأثيرها على الحيوانات الأخرى. واستناداً إلى ذلك، فإن التعرض الثابت والمنتهر لجرعات منخفضة من المواد الكيميائية الصيدلانية الاصطناعية لفترات زمنية طويلة لم تتم معرفته أو دراسته تماماً.

٥٠ وقد يتسبب الإطلاق المنتشر في البيئة للملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة في التعرض بالنسبة للشرائح الضعيفة من السكان: المضغة الجنينية/الأجنة البشرية، والأطفال والمراهقين، والرجال والنساء في سن الإنجاب، والمسنين. وتُوصف بعض المواد الصيدلانية التي وُجدت في المياه السطحية للمرضى في ظروف خاصة خاضعة للمراقبة ولفترات زمنية قصيرة بسبب مخاطر الآثار الجانبية. ويُحظر وصف بعض العقاقير الأخرى للحوامل والأطفال. وهذه المواد الكيميائية غير مُصنعة لتعرض السكان عامة بطريقة منتشرة. وهذه مسألة جديدة وناشئة في إطار السلامة الكيميائية والتلوث العالمي.

٦٠ وتصل نسبة كبيرة من الأدوية التي تُفترز أو يتم التخلص منها إلى المحطات العامة لمعالجة مياه الصرف. وفي الوقت الحالي تفتقر معظم محطات معالجة مياه الصرف الصحي إلى القدرة على ضمان أن المياه المعالجة لا تحتوي على مواد كيميائية صيدلانية. وينطبق ذلك أيضاً في بعض الأوقات على محطات معالجة مياه الصرف الخاصة بالصناعات. وفي العديد من أنحاء العالم، يُعاد استخدام مياه محطات معالجة مياه الصرف لتصبح مياه شرب، أو مياه لري المحاصيل الغذائية، بينما قد لا تكون هذه المياه دائماً قابلة للاستخدام بعد معالجتها. ولذلك يصبح الكشف والرصد على نطاق عالمي لوجود الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة في مياه الشرب والمياه السطحية أمراً ضرورياً، فضلاً عن وجود هذه الملوثات في الحيوانات والنباتات كما أوضحت ذلك قاعدة البيانات العالمية. والخطوة الأولى هي التسليم بأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة هي مسألة ناشئة تتطلب استثمار الموارد البشرية والمالية الضرورية، واستحداث طرق كشف بيئي، واستراتيجيات رصد فعالة.

(ب) مدى تصدى الهيئات الأخرى لمعالجة هذه المسألة، لا سيما على الصعيد الدولي، وكيف يتصل ذلك بهذا العمل، أو يستكمله، أو يمنع ازدواجه

لا تعالج في الوقت الحالي مسألة المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني الموجودة في البيئة بالقدر الكافي على الصعيد الدولي. ولذلك، فإنه نظراً للنطاق العالمي والمتعدد التخصصات لهذه المشكلة، هناك حاجة إلى التعاون الدولي.

وتشمل المبادرات على الصعيد الدولي الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن المشتريات المستدامة للمواد الصيدلانية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. واضطلعت منظمة الصحة العالمية بأنشطة لمعالجة مسألة المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني الموجودة في البيئة إلى حد ما، بما في ذلك برنامج المنظمة بشأن التحقق المسبق من نوعية وسلامة الأدوية، وآلية الدول الأعضاء بشأن المنتجات الطبية دوي المستوى المعياري/المغشوشة ذات بطاقات الوسم الزائفة/المزورة/المقلدة، والاستراتيجية العالمية المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات. علاوة على ذلك، فقد تم تناول المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني الموجودة في البيئة بدرجات متفاوتة في التقارير والمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الرعاية الصحية، وإدارة النفايات، وتقييم المخاطر الصحية للمواد الصيدلانية الموجودة في مياه الشرب.

وفي أوروبا، يهدف البرنامج المشترك للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية) إلى زيادة استدامة إجراءات المشتريات الخاصة بوكالات الأمم المتحدة، والمعايير بالنسبة للمنتجات والخدمات الصحية، ومن ثم، تقليل الآثار البيئية الضارة للمواد الصيدلانية في المستقبل. ولبلوغ هذا الهدف، هناك نهجان مختلفان معتمدان: (١) وضع وتنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية المستندة إلى الأدلة بشأن المشتريات المستدامة لمنتجات الرعاية الصحية بما فيها المواد الصيدلانية، ومن ثم، تهيئة حافز لأصحاب الصناعات للسعي إلى إنتاج منتجات أكثر "خضرة"؛ (٢) إدماج المعايير البيئية في ممارسات التصنيع الجيدة التي تنتهجها منظمة الصحة العالمية للتحقق المسبق بشأن المشتريات من الأدوية.

وهناك تداخل جزئي بين مبادرة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الخاصة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، ومسألة المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني الموجودة في البيئة، نظراً إلى أن بعض المواد الصيدلانية (أي الهرمونات ووسائل منع الحمل) لها خصائص مسببة لاضطرابات الغدد الصماء.

وفي حلقة عمل عُقدت مؤخراً في جنيف، سويسرا، في نيسان/أبريل ٢٠١٤ ونظمتها الوكالة الاتحادية للبيئة في ألمانيا الاتحادية، اجتمع خبراء دوليون لمناقشة المعارف الراهنة بشأن مسألة وجود المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة، فضلاً عن نتائج برنامج بحث بشأن وجود المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة على نطاق العالم. ويرد موجز حلقة العمل كمرفق بهذه الوثيقة لتوفير معلومات تكميلية.

وعلى الصعيد الوطني، مولت بلدان عديدة بحوثاً مستفيضة بشأن المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة (أي الولايات المتحدة، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والصين). ومن المطلوب تقييم للمخاطر البيئية لهذه المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مثلاً. ويتم تنسيق ذلك جزئياً عن طريق التعاون الدولي بشأن تنسيق المتطلبات التقنية لتسجيل المنتجات الطبية البيطرية. وعلى المستويين الوطني والمحلي، بدأت مبادرات بشأن إدارة المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة، مثل نظام التصنيف لمجلس مقاطعة استكهولم، والبرنامج السويسري للنهوض بأداء المحطات الكبيرة لمعالجة مياه الصرف الصحي.

(ج) الثغرات التي ينبغي معالجتها:

المعارف الراهنة والثغرات المتصورة في الفهم بشأن هذه المسألة

تتصل ثغرات المعرفة الحالية في فهم قضية المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة بمخاطر التعرض في مرحلة مبكرة (منذ فترة الحمل)، والتعرض المزمّن المنخفض المستوى لدى البشر عند وجود هذه المواد الكيميائية في مياه الشرب، أو تركيزها بيولوجياً في الأغذية. علاوة على ذلك، تسود حالات عدم اليقين بشأن الآثار المشتركة (الإضافية، أو التآزرية، أو المضادة) الناتجة عن حالات التعرض الكيميائية البيئية المتعددة (الآثار التآزرية).

وينبغي مواصلة تطوير فهم سلوك، ومصير، وآثار المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة، لا سيما فيما يتعلق بالمواد المستعملة على نطاق واسع، والشديدة السمية، والمعروضة في الأسواق على مدى سنوات/عقود عدة و/أو الموجودة كملوثات منتشرة.

علاوة على ذلك، ينبغي معالجة مسألة ندرة برامج الرصد البيئي المنتظم، وعدم وجود نظام موحد ومنسق ومماثل لأخذ العينات يتوافق مع بروتوكولات التحليل القائمة، فضلاً عن القدرات الإقليمية على دعم الدراسات المتعددة المحاور.

ولا توجد في الوقت الحالي طرق اختبار لتقييم ما إذا كانت الآثار الضارة قد تحدث بعد فترة تعرض منتشر طويلة لدى البشر منذ فترة الحمل، وفي أثناء فترة النمو القابلة للتأثر، ولدى الكائنات المجهرية المائية، أو كيفية تأثيرها على الحيوانات الأخرى. ويجب إيلاء الاعتبار للتراكم البيولوجي في الأسماك، وغيرها من الأغذية المائية التي يستهلكها الإنسان. ولذلك، يجب الاسترشاد بالمبدأ الوقائي.

(د) مدى كون هذه المسألة ذات طبيعة شاملة لعدة القطاعات

المشكلة العالمية التي يشكلها تلوث المياه السطحية (فضلاً عن المياه الجوفية، ومياه الشرب، ومياه الصنابير، وإلى حد ما الأراضي الزراعية والتربة) بمواد كيميائية ذات أصل صيدلاني ومخلفاتها معروفة جيداً للعلماء في هذا الميدان.

والمواد الصيدلانية هي مواد كيميائية اصطناعية تنتمي إلى مجموعة واسعة من الطوائف الكيميائية المختلفة، وقد تتفاعل بأشكال مختلفة في البيئة، حيث أنها ليست مصممة أو مجهزة لدخول البيئة. ونظراً لوجود الآلاف من المواد الكيميائية الاصطناعية المختلفة في البيئة في نفس الوقت، فمن المحتمل أن تحدث تفاعلات مختلفة، كما أن نتيجة حالات التعرض المتعددة بالنسبة للإنسان والطبيعة لم تُدرس أو تُفهم بصورة كافية.

وتبين الأدلة الموثقة أن بعض المواد الصيدلانية تدخل في البيئة وتقاوم التحلل.

وثمة قدرٌ ضئيل من المعرفة بشأن الآثار الضارة المحتملة للملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة على الإنسان والبيئة بسبب التعرض المنتشر والمنتظم لفترات طويلة من الزمن، لا سيما فترات النمو القابلة للتأثر.

ومسألة المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة هي مسألة ذات طبيعة شاملة، حيث أنها تشمل (من جملة مسائل) مسألة مقاومة المضادات الحيوية، واختلالات الغدد الصماء.

والمواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة (مثل المضادات الحيوية المصممة للقضاء على البكتيريا والفيروسات) يمكن أن تزيد من مخاطر المقاومة المضادة للبكتيريا. فوجود مواد مضادة للبكتيريا في أحشاء الإنسان والحيوان يؤدي إلى تطور سلالات مقاومة من البكتيريا، وجينات مقاومة يمكن إخراجها في البراز، وانتشارها في مياه النفايات، وفي الحمأة، والسماذ الطبيعي، والتربة. ويمكن لجينات المقاومة أن تنتشر هي الأخرى عبر سلسلة الغذاء، مثلاً عن طريق استهلاك الإنسان لحيوانات مُعالجة بمضادات حيوية. ويمكن لجينات المقاومة أن تتطور أيضاً في البيئة إذا وجدت في البيئة مواد كيميائية لها أنشطة مضادات حيوية. فجينات المقاومة من المستودع البيئي المتزايد يمكن عندئذ أن تتحول إلى بكتيريا مسببة للأمراض. وهناك أدلة أيضاً على تبادل جينات المقاومة بين البكتيريا البيئية وحالات العزل السريرية. ولا تزال منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال، تبحث مسألة مقاومة المضادات الحيوية.

علاوة على ذلك، فإن بعض المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة لها نشاط هرموني (هرمونات اصطناعية) ذات قدرة على التسبب في اضطرابات الغدد الصماء. وفي تجربة شملت بحيرة بأكملها، اكتسبت ذكور الأسماك التي تعرضت للأستروجين الاصطناعي بالتركيزات الموجودة في البيئات الملوثة صفات أنثوية، وانقرضت تقريباً في غضون سبع سنوات، كما شملت الآثار النظام الإيكولوجي بأكمله. ويتناول النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مسألة اضطرابات الغدد الصماء. وقد تطل هذه الآثار الكائنات المجهرية، والحياة البرية، وتؤثر فيهما بطرق خطيرة وغير متوقعة.

(هـ) معلومات عن المنجزات المتوخاة بفضل الإجراءات المتخذة بشأن هذه المسألة

المزيد من وضوح الرؤية، والمشاركة في السياسات. والمزيد من التنسيق، والاتساق، والتآزر بين مختلف المبادرات في جميع أنحاء العالم، ومشاركة الجهات الفاعلة من مختلف القطاعات.

وتحسين القدرة على التقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، لا سيما في البلدان النامية.

وستشمل النواتج المحددة ما يلي: توجيهات الخبراء في مجال تحديد المخاطر وتقييمها، وترتيب الأولويات في مجالي البحوث وإدارة المخاطر/تدابير المراقبة فيما يتعلق بالآثار البيئية، وتبادل المعلومات، والربط الشبكي على نحو يحقق الفائدة للعلماء ومقرري السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يؤدي إلى زيادة فهم المسائل المتعلقة بالملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة، وضرورة اتخاذ الإجراءات ذات الأولوية.

بيبلوغرافيا

- Larsson DG et al. Effluent from Drug Manufactures Contains Extremely High Levels of Pharmaceuticals. Journal for Hazardous Materials 2007;148(3):751-755.
- Tysklind M et al. The spread of drugs in soil and water. In: Environment and Pharmaceuticals. Stockholm: Apoteket AB, 2006.
- Larsson J et al. Hormones and endocrine-disrupting substances in the environment. In: Environment and Pharmaceuticals. Stockholm: Apoteket AB, 2006.
- Pharmaceuticals in the environment. Results of an EEA workshop. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2010.
- Runnalls, TJ et al Pharmaceuticals in the aquatic environment. Steroids and anti-steroids as high priorities for research. Human and Ecological Risk Assessment 2010; 16(6):1318-1338.
- Azzouz A et al Simultaneous Determination of 20 Pharmacologically Active Substances in Cow's Milk, Goat's Milk, and Human Breast Milk by Gas Chromatography–Mass Spectrometry Journal of Agriculture and Food Chemistry 11.5.2011.
- Kumar, A et al Human health risk assessment of pharmaceuticals in water; Issues and challenges ahead. Int J Environ Res Public Health 2010;7:3929-3953.
- Touraud, E et al, Drug residues and endocrine disruptors in drinking water: Risk for humans?, International Journal of Hygiene and Environmental Health 2011;214 :437- 441.
- Sumpter, JP., Protecting aquatic organisms from chemicals: the harsh realities, Philosophical Transactions of the Royal Society 2009;A 367 (1904) : 3877- 3894.
- Sumpter, JP., Environmental effects of human pharmaceuticals, Drug Information Journal 2007;41 (2) : 143- 147.

- Aus der Beek T., Weber F.A., Bergmann A. Global Occurrence of Pharmaceuticals in the Environment: results of a global database of measured environmental concentrations. Geneva 8-9 April 2014. Available at <http://pharmaceuticals-in-the-environment.org>
- Fick J et al. (2010) Therapeutic Levels of Levonorgestrel Detected in Blood Plasma of Fish: Results from Screening Rainbow Trout Exposed to Treated Sewage Effluents. *Environmental Science and Technology*, 1.4.
- Kidd K.; Blanchfield P.; Mills K.; Palace V.; Evans R.; Lazorchak J; Flick, R. (2007): Collapse of a fish population after exposure to a synthetic estrogen. *Proceedings of the National academy of Sciences of the United States of America*, 104 (21), 8897-8901.
- Brodin, T.; Fick, J.; Jonsson, M.; Klaminder, J. (2013): Dilute concentrations of a psychiatric drug alter behavior of fish from natural populations. *Science*, 339 (6121) 814-815.
- Lumaret, J.-P.; Errouissi, F.; Floate, K.; Römbke, J.; Wardhaugh, K. (2012): A review on the toxicity and non-target effects of macrocyclic lactones in terrestrial and aquatic environments. *Current Pharmaceutical Biotechnology*. 13 (6) 1004-1060.
- Ebert I, Bachmann J, Kühnen U, Küster A, Kussatz C, Maletzki D, Schlüter C (2011): Toxicity of the fluoroquinolone antibiotics enrofloxacin and ciprofloxacin to photoautotrophic aquatic organisms. *Environmental Toxicology and Chemistry*. 30 (12) 2786-2792.
- Brain R, Hanson M, Solomon K, Brooks B (2008): Aquatic Plants Exposed to Pharmaceuticals: Effects and Risks. *Reviews of Environmental Contamination and Toxicology*. 192:67-115.
- Green, R., Newton, I.; Shultz, S.; Cunningham, A., Gilbert, M.; Pain, D.; Prakash, V. (2004): Diclofenac poisoning as a cause of vulture population declines across the Indian subcontinent. *Journal of Applied Ecology*. 41(5) 793-800.
- WHO (2012) Pharmaceuticals in drinking water. Available at: http://www.who.int/water_sanitation_health/publications/2012/pharmaceuticals/en/
- <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs278/en/>
- http://www.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA67/A67_29-en.pdf and <http://www.who.int/impact/about/en/>
- <http://www.who.int/drugresistance/en/>
- http://www.who.int/water_sanitation_health/medicalwaste/wastemanag/en/
- http://www.who.int/water_sanitation_health/medicalwaste/pharmaceuticals/en/
- http://www.who.int/water_sanitation_health/publications/2012/pharmaceuticals/en/
- <http://un.dk/en/node/80>
- http://www.saicm.org/index.php?option=com_content&view=article&id=452&Itemid=685
- Workshop Pharmaceuticals in the Environment, Global occurrence, effects, and options for action, Geneva, April 8th and 9th 2014. Available at: http://pharmaceuticals-in-the-environment.org/en/bereich_2/dok/13.php
- <http://www.janusinfo.se/Beslutsstod/Miljo-och-lakemedel/About-the-environment-and-pharmaceuticals/>
- <http://www.news.admin.ch/NSBSubscriber/message/attachments/31475.pdf> (in German).
- Ort C., Hollender J., Schaerer M., Siegrist H.R. (2009): Model-Based Evaluation of Reduction Strategies for Micropollutants from Wastewater Treatment Plants in Complex River Networks. *Environmental Science & Technology*, 43(9), 3214-3220.
- Plósz B.G., Benedetti L., Daigger G.T., Langford K.H., Larsen H.F., Monteith H., Ort C., Seth R., Steyer J.-P., Vanrolleghem P.A. (2012): Modelling micro-pollutant fate in wastewater collection and treatment systems: status and challenges. *Water Science & Technology* 01/2012; 67(1), 1-15.
- Versteeg D.J., Alder A.C., Cunningham V.L., Kolpin D.W., Murray-Smith R., Ternes T., (2005): Environmental Exposure Modeling and Monitoring of Human Pharmaceutical Concentrations in the Environment. In: "Human Pharmaceuticals: Assessing the impacts on aquatic ecosystems", Ed: R.T. Williams.
- Sahlström L, Reh binder V, Albiñá A, Aspan A, Bengtsson B. (2009) Vancomycin resistant enterococci (VRE) in Swedish sewage sludge. *Acta Vet Scand.*; 51:24.
- Bates J. (1997) Epidemiology of vancomycin-resistant enterococci in the community and the relevance of farm animals to human infection. *J Hosp. Infect.*; 37(2):89-101.
- Allen H., Donato J., Wang H., Cloud-Hansen K., Davies J., Handelsman J (2010). Call of the wild: antibiotic resistance genes in natural environments. *Nat Rev Microbiol*. 8:251-259.
- Forsberg K., Reyes A., Wang B., Selleck E., Sommer M., Dantas G. (2012) The shared antibiotic resistome of soil bacteria and human pathogens. *Science* 337:1107-11110.
- http://www.who.int/drugresistance/AMR_DC_Resolutions/en/
- Oaks, J. L et al Diclofenac residues as the cause of vulture population declines in Pakistan. *Nature* 2004;427: 630–633.
- Jobling S et al. Statistical Modeling Suggests that Antiandrogens in Effluents from Wastewater Treatment Works Contribute to Widespread Sexual Disruption in Fish Living in English Rivers. *Environ Health Perspectives*, 2009; 117:5.
- Fick J et al. Therapeutic Levels of Levonorgestrel Detected in Blood Plasma of Fish: Results from Screening Rainbow Trout Exposed to Treated Sewage Effluents. *Environmental Science and Technology*, 2010;1.4
- Brosché S. Effects of pharmaceuticals on natural microbial communities. Tolerance development, mixture toxicity, and synergistic interactions. Dissertation for PhD. University of Gothenburg, Sweden, 2010.
- Larsson J et al. Pyrosequencing of Antibiotic-contaminated River Sediments Reveals High Level of Resistance and Gene Transfer Elements *PlosOne* 2011; 16:2.

- Gunnarsson B, Wennmalm Å. Environmental risk assessment and environmental classification of drugs. In: Environment and Pharmaceuticals. Stockholm: Apoteket AB, 2006.
- Environmentally Classified Pharmaceuticals 2011. Stockholm: Stockholm County Council, 2011.
- Sweden's Voluntary Environmental Drug Classification System. RAJ Pharma, 2007:Mar;153-158 [Poster Pharmaceuticals in the environment.org]
- UNEP's Global Chemicals Outlook, 2013
- Wu C.Y., Benet L.Z. (2005) Predicting drug disposition via application of BCS: transport/absorption/elimination and development of a biopharmaceutics drug disposition classification system. Pharm Res., 22(1):11-23.
- Brausch J., Connors K., Brooks B., Rand G. (2012) Human pharmaceuticals in the aquatic environment: a review of recent toxicological studies and considerations for toxicity testing. Reviews of Environmental Contamination and Toxicology, 218, 1-99.
- Fick, J., Söderström, H., Lindberg, R., Phan, C., Tysklind, M., Larsson, J., (2009) Contamination of surface, ground, and drinking water from pharmaceutical production. Environmental Toxicology and Chemistry, 28 (12), 2522-2527.
- BIO Intelligence Service (2013). Study on the environmental risks of medicinal products, Final Report prepared for Executive Agency for Health and Consumers. Available at: http://ec.europa.eu/health/files/environment/study_environment.pdf
- Malchi T, Maor Y, Tadmor G, Shenker M, Chefetz B (2014): Irrigation of Root Vegetables with Treated Wastewater: Evaluating Uptake of Pharmaceuticals and the Associated Human Health Risks. Environmental Science and Technology. (48) 9325-9333.
- Carter L, Williams R, Ryan J, Kookana R, Boxall A (2014): Fate and uptake of pharmaceuticals in soil plant systems: Journal of Agricultural and Food Chemistry. 62(4) 816-825.

صف الإجراء التعاوني المقترح

بهدف تحقيق ما يلي:

- زيادة الوعي بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بوصفها مشكلة عالمية، وآثارها الضارة على البيئة، وآثارها الضارة المحتملة على صحة الإنسان؛
- دعم عملية اتخاذ القرارات؛
- تقليل دخول المواد الكيميائية ذات الأصل الصيدلاني في البيئة، مع تعزيز التدابير الوقائية المتسمة بفعالية التكلفة والقابلة للقياس؛
- تحسين مستوى الفهم بشأن المخاطر التي تشكلها الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة على صحة البشر والبيئة؛
- تنفيذ عمليات بناء القدرات، والتعاون التقني لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- رصد الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة من أجل دعم عملية اتخاذ القرارات، ووضع أولويات للإجراءات، وأدوات/أنشطة الإرشاد والتدريب التي تنطوي على الخبرة ذات الصلة.
- تيسير تبادل المعلومات، وتنظيم منتديات النقاش، والدعم المتبادل في مجالي البحث، والمشورة بشأن ترجمة نتائج البحوث إلى تدابير رقابة.

عن طريق ما يلي:

- وضع مشروع دولي بشأن الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة بالاستفادة من الأنشطة القائمة، وبوجه خاص أنشطة المفوضية الأوروبية، ووكالات الأمم المتحدة في أوروبا (مشروع يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة العالمية) بما في ذلك الخبرة السويدية.
- إقامة أوجه تآزر مع الاستراتيجية الخاصة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، نظراً إلى أن العديد من الإجراءات تتشابه، وتشير إلى جهات فاعلة متشابهة.
- تيسير تبادل المعلومات والربط الشبكي، عن طريق جملة أمور تشمل تنظيم حلقات العمل/منتديات النقاش الإقليمية ودون الإقليمية، وإنشاء موقع شبكي مخصص له ارتباط بمصادر المعلومات ذات الصلة.
- الاضطلاع بأنشطة دعم دولي لبناء القدرات في البلدان، وبوجه خاص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- إنشاء شبكة دولية من العلماء، وخبراء إدارة المخاطر وغيرهم من المهتمين بصفة خاصة بمسائل الملوثات الصيدلانية المقاومة للتحلل في البيئة.
- تحسين التنسيق بين المبادرات القائمة، وتقوية هذه المبادرات على الصُّعد الدولية والإقليمية والدولية، وتحسين استخدام الموارد المتاحة.
- إقامة أوجه تآزر بين برنامج الأمم المتحدة المشترك للمشتريات الخضراء في قطاع الصحة، وبرنامج منظمة الصحة العالمية بشأن جودة وسلامة الأدوية، والمبادرات ذات الصلة الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (مثل الاستراتيجية الخاصة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء)، فضلاً عن غيرها من المبادرات الإقليمية والوطنية القائمة.

ورقة أعدها أصدقاء رئيس الفريق المعني بمبيدات الآفات الشديدة الخطورة

عملية مشاورات عن طريق وسائل إلكترونية فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة

دعوة منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية إلى تيسير عملية يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون لوضع مقترح للاجتماع الرابع للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (يقدم المقترح قبل الاجتماع بفترة طويلة) مع مراعاة المقررات المنبثقة عن الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمقترح المقدم من منطقة أفريقيا، والورقة غير الرسمية التي قدمتها منظمة الزراعة والأغذية في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية، فضلاً عن النصوص ذات الصلة من تقارير الاجتماعات الإقليمية الأخرى، ووثائق المعلومات ذات الصلة المقدمة للاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية.